مجلة البحث في التربية وعلم النفس
كلية التربية – جامعة المنيا

"تصور إستراتيجي مقترح لتطوير منظومة البحث العلمي بكليات التربية في مصر".

إعداد:

أ/ محمد فتحي عبد الرحمن أحمد(*)

ملخص البحث

هدف البحث إلى وضع تصور إستراتيجي مقترح لتطوير منظومة البحث العلمي بكليات التربية في مصر،على ضوء واقعه وما يعانية من مشكلات ونقاط ضعف على مستوى مدخلاته وعملياته ؛ مما أدى إلى ضعف وتدني مخرجاته البحثية، وذلك من خلال ما أوردته الدراسات السابقة في هذا المجال ونادت به نتائجها وتوصياتها من ضرورة السعي لوضع إستراتيجية أو تصور ورؤية مستقبلية توجه منظومة البحث العلمي بكليات التربية وباحثيها إلى تحقيق الأهداف والآمال المعقودة على تلك المنظومة البحثية ومخرجاتها في تطوير النظام التعليمي وحل مشكلاته ودفع عجلة التنمية الشاملة با لمجتمع.

وقد توصل البحث من خلال المنهج الوصفي، وأسلوب (SWOT Analysis) وخطواته إلى تصور إستراتيجي مقترح لتطوير المنظومة البحث العلمي بكليات التربية، يتضمن رؤيتها ورسالتها وغاياتها وأهدافها الإستراتيجية، وقيمها الحاكمة للممارسات البحثية، ومتطلبات وضمانات التنفيذ الناجح لهذا التصور، وتوقع المعوقات المحتملة التي يمكن أن تقف حائلًا دون نجاح عملية التنفيذ وتحقيق التطوير المنشود، ووضع سبل وآليات الغلب عليها.

(*) مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية – كلية التربية – جامعة المنيا. *An Assistant Lecturer at Faculty of Education, Minia University.*

مجلة البحث في التربية وعلم النفس
كلية التربية – جامعة المنيا

Abstract

A Suggested Strategic Vision for the Development of the Scientific Research System at the Faculties of Education in Egypt

Muhammad Fathi Abdel Rahman Ahmad

The current research aimed to develop a suggested strategic vision for the development of the scientific research system at the faculties of education in Egypt, in view of its reality and the problems and weaknesses on the basis of its inputs and processes, which led to the weakness and low outputs of research, The previous studies reached results and set recommendations emphasized an urgent need for developing a strategy or a suggested vision that directs the scientific research system and researcher so as to achieve the goals and hopes desired that lead to the development of the educational system and solving its problems. This, finally push the wheel of comprehensive development of society.

The research, through the descriptive approach and the SWOT analysis and its steps, reached a suggested strategic vision for the development of the research system at the faculties of education, which includes its vision, mission, goals and strategic objectives, its values of research practices and the requirements that guarantee successful implementation of this vision, as well as anticipating the possible obstacles that may hinder the desired development and finally, setting ways and mechanisms to overcome such obstacles.

مقدمة :

تواجه المجتمعات في الفترة الراهنة عدداً من التحديات الإقليمية والعالمية، يستتبعها تغيرات علمية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية تتطلب قدرات وإمكانات مجتمعية لمواجهتها وتذليلها والاستفادة منها في جوانب الحياة كافة. والنظام التعليمي هو أكثر الأنظمة تأثراً بالتغيرات والتطورات الحادثة في المجتمع، وبالمعطيات التي تفرزها التحديات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية؛ مما يستلزم ضرورة إعادة النظر في محتوى وبنية النظام التعليمي باعتباره العمود الفقري

لإحداث التنمية الشاملة في المجتمع، حيث تعتمد القدرة على التقدم لأي دولة على كفاءة نظامها التعليمي.

ويمثل التعليم الجامعي أحد أهم الأدوات التي تسهم بفعالية في تكوين الفرد، وبلورة ملامح المجتمع في الحاضر والمستقبل، وضمان طرق التطور والتقدم للمجتمع نحو مسيرته في الرقي في مختلف ميادين الحياة (محمد صبرى الحوت، ناهد عدلى شذلى، ٢٠٠٧، ص١٣)، فهو السبيل الرئيس لإعداد القوى البشرية المتخصصة، وإعداد الباحثين الذين يسبرون أغوار المستقبل، وإبراز المواهب الفكرية والطاقات الخلاقة المبدعة التي تعطي للثقافة أبعادها وتدفعها نحو الإبداع وتجاوز شوائب الواقع؛ ولذا يحظى التعليم الجامعي باهتمام متزايد في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتباره الرصيد الإستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الموارد البشرية للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، فهو مسئول عن إعداد الكفاءات المتخصصة في شتى فروع المعرفة، ونشر الثقافة العلمية، وإنتاج المعرفة المتجددة بصفة مستمرة، والمشاركة في تنمية المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وذلك من خلال وظيفة البحث العلمي (شبل بدران، ٢٠٠٤، ص١)، الذي يوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا بكافة مجالات العمل الوطني (سليمان عبد ربه محمد، ٢٠١١، ص٢).

وتهتم الجامعات بالبحث العلمي لما له من دور فعال في التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، حيث إنه يُعد الآلية الأساسية لمجابهة المشكلات التي تواجه القطاعات المختلفة، وإيجاد السبل الكفيلة بحلها والقضاء عليها، ومن ثَم الارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات التي تقدمها والوصول إلى الجودة المنشودة (شبل بدران، جمال الدهشان، ٢٠٠٠، ص٧)، ولا يمكن لأي نظام للتعليم الجامعي أن يحقق رسالته وأن يكون شريكاً علمياً في خدمة المجتمع إلا إذا قام بعض العاملين فيه بإجراء البحوث وفقاً للكفايات المؤسسية والإمكانات الأكاديمية والموارد المادية الخاصة، وذلك بدعم من القطاع العام، وأن يعمل المجتمع على إعادة "الإيمان" العلمي للباحثين كي يتمكنوا من السعي إلى تحقيق أهداف جديدة في سياق القضايا الأيكولوجية والاقتصادية والثقافية التي تواجه البشرية (نهلة عبدالقادر هاشم، ٢٠٠٨، ص٣٢٤).

والبحث التربوي كأحد مجالات البحث العلمي عملية إنسانية تقوم على دراسة ظواهر إنسانية واجتماعية وتربوية يقوم بها الباحث بعد تدريبه بشكل خاص لإجراء البحوث والاستقصاء العلمي للظواهر والقضايا التربوية؛ لفهم أثر هذه الظواهر على حياته الاجتماعية بشكل عام (فاروق شوقى

البوهى، ٢٠١٤، ص٩٧)، كما أنه يُعنى بتطبيق أساسيات البحث العلمي في تطوير النشاط الإنساني، ووضع الحلول المناسبة لعلاج المشكلات التربوية القائمة في المجتمع، فضلاً عن الوصول إلى معرفة جديدة تنطوي على إحداث تغيير (إيجابي) في النشاط الإنساني والتربوي (رجاء محمود أبو علام، ٢٠٠٦، ص٣)، ولقد تزايدت أهمية البحث العلمي التربوي من منطلق أن الإنسان هو مصدر القوة والتقدم في كل مجتمع، وأن التعليم هو التطبيق الأساسي لتحقيق أي قوة ذاتية لجميع أفراد المجتمع المتعلمين، وأن البحث التربوي وسيلة النظام التعليمي لتحسين أساليبه، والنهوض بمستواه، ومعالجة مشكلاته، ومواجهة متطلباته (محمد الأصمعى محروس، ٢٠٠١، ص٩٧)، وهو وسيلته لدراسة العملية التعليمية التي تُعنى ببناء البشر وتنميتهم للقيام بدورهم في التنمية الشاملة للمجتمع (حسن سيد شحاته، ٢٠٠١، ص٧٩).

وتهدف منظومة البحث العلمي بكليات التربية إلى إجراء البحوث التربوية النظرية والتطبيقية، وإعداد الباحثين والكوادر البشرية المتخصصة، وإنتاج المعرفة والمهارات العلمية والمهنية الرفيعة وتوظيفها في خدمة المجتمع وحل مشكلاته (سعيد إسماعيل على، ٢٠٠٨، ص٢٣٩)، ومن ثَم تمثل رافداً من روافد التنمية المجتمعية الشاملة

ولكي تحقق منظومة البحث العلمي بكليات التربية أهدافها في ظل تصاعد حدة التحديات العالمية من ثورة صناعية، وثورة الديمقراطية، وتحول النظام الاقتصادي العالمي إلى نظام السوق، والتكتلات الاقليمية والإستراتيجية، والثورة العلمية والتكنولوجية المتقدمة التي تمثل أكبر التحديات تحريكاً لأهمية البحث العلمي (المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٣، ص٢٦)، وعليه ينبغي تشجيع وتحفيز وتنشيط البحث العلمي التربوي بكافة الوسائل المكنة، وتنمية الوعي بأهميته في معالجة المشكلات التعليمية والمجتمعية، وتغيير الأساليب التنظيمية في مؤسسات البحث العلمي التربوي (كليات التربية) لينظر إليه نظرة أكثر جدية واستيعاباً لضرورته في إنتاج المعرفة وأهميته في الحياة المعاصرة، وتوفير كوادر علمية وفنية متميزة، وإعداد وتدريب الباحثين في مجالات العلم كافة، وإنشاء المراكز البحثية المتخصصة في البحث التربوي، والتعاون مع المنظمات الدولية والعالمية، وتهيئة البيئة البحثية المناسبة، وغربلة البحوث العلمية التربوية واستخراج ما يصلح منها في حل مشكلات التنمية، وتحديد أساليب استثمار نتائجها في مجالات التنمية الشاملة، وحث الهيئات والمؤسسات على الاستفادة منها، ورصد

الميزانيات اللازمة لإجراء البحث التربوي، وتوفير مستلزماته من كتب ومراجع علمية، ومواد ومختبرات، وإعداد كوادر إدارية وعلمية واعية وقيادة حكيمة، تخطط وتنظم مدخلاته، وتشرف على عملياته، وتقوم نتائجه في سبيل تحقيق أهدافه التنموية (ممدوح الصرفى، ابتسام عطية، حنان كفافى، ٢٠٠٠، ص٢٢٣).

ويمثل التخطيط الإستراتيجي أحد أهم أساليب التخطيط العلمي وأحد الطرق والنماذج الحديثة للتطوير والتغيير؛ لمواجهة صعوبات وتحديات المستقبل التي تتعلق بالأنظمة التربوية، والعمل على تحسين واستثمار التكنولوجيا وتطوير منظومة البحث العلمي - ومنه التربوي- ومواجهة معوقاته وحلها سواء داخل الجامعة أو خارجها، وتطوير البنية التحتية الأساسية للبحث العلمي من الموارد البشرية والمادية، وإيجاد خطة بحثية لكل كلية وقسم أكاديمي، ومعايير واضحة لتقييم البحث العلمي، وتوجيه الأبحاث لحل مشكلات المجتمع (حسن شحاته، ٢٠٠٨، ص٤٢، ٧٧- عبدالله المجيدل، سالم مستهيل شماس، ٢٠١٠، ص٥٣- ٥٤- نادية يوسف جمال الدين، ٢٠٠٧، ص١٤٥)، ومن ثَم فإن منظومة البحث العلمي بكليات التربية تحتاج لمثل هذا النوع من التخطيط العلمي من أجل بناء تصور إستراتيجي يُمثل رؤية شاملة تسهم في تطوير واقعها ومعالجة مشكلاتها، وتحديد رسالتها ورؤيتها وأهدافها الإستراتيجية.

حيث إن التخطيط الإستراتيجي عملية ديناميكية متواصلة تسعى إلى تحديد اتجاه المؤسسة في المستقبل من خلال تحديد كل من رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية، بناءً على تحليل بيئيتها الداخلية والخارجية؛ لتحديد نقاط القوة والضعف واستكشاف الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية، ومن ثَم وضع الإسترتيجيات البديلة التي تنشد توظيف نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، واستثمار الفرص ومواجهة التحديات، ثم المفاضلة بين هذه البدائل الإستراتيجية واختيار أنسبها وفق معايير علمية، والعمل على تنفيذ الإستراتيجية المختارة ومتابعتها وتقويمها (صلاح شريف عبدالوهاب، ٢٠١٥، ص٥٢٧- ٥٢٨). كل ذلك في سبيل تحقيق مستقبل أفضل للمؤسسة.

وفي ضوء أهمية البحث العلمي بكليات التربية، وأهمية التخطيط الإستراتيجي كمدخل لبناء تصور إستراتيجي يوجه هذا النوع من البحث العلمي ويسهم في تحقيق أهدافه، وتوصيات ومقترحات معظم البحوث والدراسات السابقة في هذا المجال بالبحث عن تصور إستراتيجي واضح المعالم للبحث العلمي بكليات التربية يسهم في تطويره، ويوضح رؤيته ورسالته وأهدافه الإستراتيجية، ويترتب أولوياته وفق

احتياجات المجتمع ومشكلاته، ويفعل دوره في التنمية المجتمعية وإصلاح النظام التعليمي؛ فقد جاء هذا البحث محاولة لوضع تصور الإستراتيجي قد يفي بهذا الغرض.

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية البحث العلمي التربوي، واتساع قاعدته العريضة من كليات التربية، وتزايد أعداد الباحثين من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلاب الباحثين في مرحلة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، وكون مخرجاته من والبحوث والدراسات والرسائل العلمية ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الشاملة ومتطلباتها وأهدافها وخدمة المجتمع وإصلاح وتطوير نظامه التعليمي، ورغم الجهود التي بذلت من أجل صياغة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في مصر، إلا أن تلك الجهود لم ينتج عنها سياسات علمية مستقرة لتطوير البحث العلمي والتربوي وتفعيل مساهمته في جهود التنمية- حيث إنها جهود مبعثرة تحتاج إلى توحيد وتكامل وحسن إدارة ، الأمر الذي جعل البحث العلمي في مصر متخبطًا بين وجود وزارة مستقلة خاصة به وبين إسناده إلى وزارة التعليم العالي- على الرغم من امتلاك مصر قاعدة علمية كبيرة من الباحثين والعلماء (أحمد محمود الزنفلى، ٢٠١٢، ص٤٨- ٤٩)، كما أشارت دراسة (مديحة محمد، ٢٠٠٩) إلى عدم وجود خطة إستراتيجية بحثية قومية في مجال التربية على مستوى الدولة تتصدى لها جميع كليات التربية بالتنفيذ، وغياب خريطة بحثية تتضمن أولويات البحث في التربية، وترتب على ذلك عدة مشكلات منها: ضعف ارتباط البحث العلمي بالمشكلات الحقيقية في العملية التعليمية، وقلة تطبيق نتائج البحوث في المدارس أو الجامعات (مديحة حسن محمد، ٢٠٠٩، ص١٦٧- ١٦٨).

وقد وصفت كلمات وأوراق بحثية لبعض أساتذة التربية خلال ندوة (حال البحث التربوي في مصر، ٢٠١٥) التي عقد بكلية التربية جامعة الزقازيق حال البحث التربوي في مصر "بأنه يمر بأزمة متعددة الجوانب، وأهم أسبابها: غياب إستراتيجية وسياسة بحثية علمية مخططة وواضحة المعالم، والافتقار إلى رؤية مستقبلية علمية وخريطة بحثية قومية تحدد رؤيته ورسالته وأهدافه وتوجه الباحثين وبحوثهم نحو دراسة القضايا ذات الأولوية تمنع تكرار البحوث، وضعف معايير اختيار الباحثين ونظم وبرامج وطرائق وإعدادهم، وضعف أخلاقيات البحث العلمي لدى بعضهم، وضعف المعالجات المنهجية لأبحاثهم، وقلة الإمكانات البحثية التمويلية والمادية، ولجان الإشراف والمناقشة، ضعف عمليات التحكيم والنشر،

والتسويق، . . . . " (أحمد الرفاعى بهجت، سعيد محمود مرسى، محمد إبراهيم المنوفى، محمد سكران، مهنى غنايم، ٢٠١٥، ص٥، ٣٠، ١٩، ٣٨، ٤٥- ٤٧، ٧٧- ٨٠، ١٣٧- ١٤٢، ١٤٧- ١٥١، ١٦٥).

ولعل هذا الوصف لواقع البحث العلمي التربوي وهو نفس ما وصف به ثلة من علماء التربية في مصر حال البحث التربوي منذ عقد ونصف من الزمن، وذلك خلال ثلاث ندوات بعناوين (واقع البحث التربوي، البحث التربوي: رؤى مستقبلية، البحث التربوي وتطوير التعليم) على هامش المؤتمر العلمي الثاني للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس، والمعنون "رؤى مستقبلية للبحث التربوي، ٢٠٠١" (محمود الناقة، طلعت منصور، أحمد حجى، ضياء الدين زاهر- رسمى عبد الملك، ٢٠٠١، ص١٠٢٤- ١٠٢٦، ١٠٣٣، ١٠٤٣- ١٠٤٥، ١٠٥٥، ١٠٧٤)، وهذا ما يؤكد أن الجهود التي بذلت في سبيل تطوير البحث العلمي التربوي لم ينتج عنها إستراتيجية واضحة المعالم توجه مؤسساته وباحثيه نحو المنشود، مما أدى إلى استمرار أزمتة وتطور وتعدد جوانبها وأشكالها وملامحها.

فقد أوضحت نتائج دراسة كل من: (جمال الدهشان، ٢٠١٤) (جمال على الدهشان، ٢٠١٤، ص٥)، و(منال مكرم، ٢٠١٥) (منال محمد مكرم، ص٢٠١٥، ص١٨٣، ٢٣٦) أن ضعف مستوى البحث العلمي بكليات التربية المصرية يرجع إلى: غياب إستراتيجية وخطة علمية وخريطة بحثية ورؤية شاملة ونظرة مستقبلية واضحة للبحث العلمي بهذه الكليات تضبط أولوياته وتحدد أهدافه بالرجوع إلى مطالب المجتمع واحتياجاته ومشكلاته ومتطلبات خطط التنمية، وضعف الصلة بين هذه الاستراتيجيات والسياسات (إن وُجِدت) واحتياجات المجتمع وقضايا ومشكلات النظام التعليمي.

وفي ظل غياب تصور إستراتيجي للبحث العلمي بكليات التربية في مصر، أكدت دراسة (محمد المفتي، ٢٠١٨) أن البحث التربوي يعاني ضعف التكامل والتنسيق بين البحوث التي تجرى في كليات التربية ومراكز البحوث التربوية؛ نتيجة غياب الخريطة البحثية على المستوى القومي، وتكرار الموضوعات البحثية واستنساخها، وغلبة البحوث الفردية على البحوث الجماعية، وضآلة الميزانيات المرصودة للبحوث التربية مقارنة بميزانيتها في الدول المتقدمة، وفي ظل غياب دستور وميثاق أخلاقي للبحث العلمي انتشرت بعض السرقات العلمية والاقتباس المخالف للمسموح به، وغيرها من الممارسات المخالفة لأخلاقيات البحث العلمي (محمد أمين المفتى، ٢٠١٨، ص٥٢- ٥٧).

كما أشارت دراسة (تمام إسماعيل، وإسماعيل دردير ي، ٢٠٠٤) إلى ضعف مستوى البحوث التربوية ؛ نتيجة ما تعانيه منظومة البحث العلمي بكليات التربية في معظم الجامعات المصرية من معوقات متعددة منها : ما يتصل بالبيئة الخارجية المحيطة بها سواء داخل البيئة الأكاديمية أو في المجتمع الكبير، بينما يتعلق البعض الآخر بالعوامل الداخلية في هذه الكليات والتي تتصل ببرامجها ومناهجها ومواردها (تمام إسماعيل تمام، إسماعيل محمد ديردير ى، ٢٠٠٤، ص٣)، وقد أكد(جمال الدهشان، ٢٠١٥) أن البحث التربوي يواجه عديداً من التحديات والمتغيرات الآنية والمستقبلية، منها : عدم وجود إستراتيجية وسياسة بحثية واضحة للبحث العلمي التربوي، غياب فلسفة تربوية محددة واضحة المعالم توجه البحث التربوي، وغياب الخريطة البحثية القومية، قلة الموارد المالية اللازمة للارتقاء بالبحث التربوي إلى درجة تجعله أكثر فاعلية في معالجة القضايا التربوية ذات الأولوية، الافتقار إلى الأصالة والإبداع في البحوث التربوية، وأن كثيراً من رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال التربية ليست في جوهرها إلا محض استعادة لبحوث أجنبية أو تطبيق لأدوات بحث غريبة، وأنها لازالت حبيسة التنظير الغربي تنهل من مصادره وتلتزم مناهجه، وتستغرق في دراسات تقليدية وهامشية (جمال على الدهشان، ٢٠١٥، ص١٠٢)

ونتيجة لغياب إستراتيجية أو تصور إستراتيجي يوجه منظومة للبحث العلمي بكليات التربية فإنها تعاني على مستوى **مقوماتها ومدخلاتها** من : عدم وضوح الأهداف (حنان رزق عبد الحليم، ٢٠٠٤، ص١٠٢)، قلة الموارد المالية اللازمة للبحث العلمي التربوي، وضعف البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات البحثية، والافتقار إلى ميثاق ودستور أخلاقي للبحث العلمي، وقصور تحديث وتطوير لوائح وأنظمة وسياسات اختيار وقبول الباحثين (منال محمد مكرم، ٢٠١٥، ص٢٣٧)، وغياب المناخ والبيئة البحثية والعلمية المناسبة لإجراء البحوث (إبراهيم الدسوقى عوض الله توفيق، ٢٠١٣، ص١١١)، وضعف مهارات البحث العلمي لدى الباحثين وعدم قدرة أكثرهم على تطبيق ما اكتسبه في مجال منهجية البحث التربوي بصفة خاصة (محمد عبدالسلام حامد، ٢٠٠٥، ص٩)، وخلو معظم البحوث التربوية من الفكر الفلسفي ومشكلات الواقع التربوي (وائل محمد سعد، ٢٠٠٩، ص٦٢)، وتكرار الموضوعات، والاهتمام بالبحوث التي تساعد في الحراك المهني والترقية، وكثرة البحوث الأساسية النظرية ذات الطابع الفردي، وندرة البحوث الجماعية (محمد جودة التهامى، ٢٠٠٢، ص٦٥، شاكر محمد فتحى، ٢٠٠٥، ص١٥).

وعلى مستوى **عمليات منظومة البحث العلمي بكليات التربية** فهناك قصور في عملية إعداد

الباحثين، وضعف مستوى الإشراف العلمي على البحوث التربوية (حنان رزق عبدالحليم، ٢٠٠٤، ص١٠٢)، إضافة إلى ما تعانيه إدارة المنظومة البحثية من صعوبات ومعوقات، تعاني عمليات تحكيم وتقييم ونشر وتسويق الأبحاث العلمية بكليات التربية المصرية مشكلات متعددة، حيث ضعف نظم تقييم الأبحاث في ضوء المعايير الخاصة بالبحث التربوي، وتدني معدلات نشر الأبحاث، وعدم وجود وحدات لتسويق البحوث العلمية والتربوية (منال محمد مكرم، ٢٠١٥، ص٢٣٧).

وفي ظل ضعف مقومات البحث العلمي بكليات التربية وضعف مستوى جودة عملياته وأدائه ؛ فإن كثير من البحوث التربوية وموضوعاتها ونتائجها تتصف بالضعف والافتقار إلى آليات استخدامها في معالجة مشكلات النظام التعليمي، وضعف إمكانية تطبيقها، ومن ثَم قلة استفادة القطاعات المجتمعية التنموية والتربوية منها خاصة في ظل ضعف التواصل والتنسيق بين منظومة البحث العلمي بتلك الكليات وقطاعات التنمية في المجتمع، خاصة قطاع التربية والتعليم (السيدة محمود إبراهيم، ٢٠١١، ص٩٠- ٩٥).

وانطلاقًا ما سبق، يتضح غياب إستراتيجية واضحة أو تصور إستراتيجي يوجه منظومة البحث العلمي بكليات التربية في مصر لتحقيق أهدافها ؛ مما تسبب في ضعف مستوى البحث العلمي بهذه الكليات، ووجود كثير من جوانب القصور على مستوى مقوماته وعناصر منظومته ؛ وهذ يؤكد أن البحث العلمي بكليات التربية المصرية بوضعه الحالي غير قادر بدرجة كبيرة على تحقيق أهدافه، وغير مستعد بوجه عام لمواجهة المتغيرات والتحديات العالمية والمحلية في سبيل تحقيق هذه الأهداف ؛ ومن ثَم فإن هذا الوضع بحاجة ماسة لوضع تصور إستراتيجي مقترح لتطويره يتفادى أوجه القصور والضعف ويعمل على تحقيق رؤية ورسالة البحث العلمي بتلك الكليات، ويوجهه صوب المأمول والمنشود في ضوء ظروف وعوامل بيئته الداخلية والخارجية حاليًا ومستقبلًا. ومن **ثم تتبلور مشكلة البحث في السؤال الرئيس؛ ما التصور الإستراتيجي المقترح لتطوير منظومة البحث العلمي بكليات التربية في مصر؟**

هدف البحث:

هدف البحث الحالي إلي وضع تصور إستراتيجي مقترح لتطوير منظومة البحث العلمي بكليات التربية في مصر.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي في النقاط الآتية:

١. يقدم تشخيصًا وتحليلًا لواقع بيئة منظومة البحث العلمي بكليات التربية، وما تعانيه من نقاط ضعف وما يميزها من نقاط قوة داخلية، وما تواجه من تهديدات وتحديات محتملة وما يُتاح أمامها من فرص، بما يشكل موقفها وضعها الإستراتيجي المستقبلي.

٢. قد يغطي البحث الفجوة والندرة النسبية في الدراسات التي تتناول تخطيط تطوير البحث العلمي بكليات التربية في الجامعات المصرية وضمان جودته باستخدام مدخل التخطيط الإستراتيجي وأسلوب/أدوات التحليل البيئي من أجل وضع إستراتيجيات مستقبلية لتطويره.

٣. يمكن أن يفتح هذا البحث المجال أمام الباحثين الآخرين لإجراء مزيدٍ من الدراسات والبحوث حول منظومة البحث العلمي بكليات التربية وإمكانية تطويرها وتخطيط مستقبلها باستخدام تقنيات وأساليب تخطيطية حديثة وأساليب الدراسات المستقبلية.

٤. يمكن أن يفيد هذا البحث ونتائجه كلاً من: القائمين على إدارة منظومة البحث العلمي بكليات التربية، الجهات والمؤسسات التربوية والتعليمية المستفيدة من نتائج البحوث التربوية، كليات التربية وباحثيها على اختلاف درجاتهم العلمية سواء أكانوا أعضاء هيئة التدريس أم طلاب باحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه بالدراسات العليا بكليات التربية.

مصطلحات البحث:

يتضمن البحث المصطلحات الأساسية الآتية "تصور إستراتيجي، تطوير، منظومة، البحث العلمي بكليات التربية"، ويمكن توضيح هذه المصطلحات وإزالة الغموض عنها علي النحو الآتي:

- **تصور إستراتيجي:**

يعرف(فاروق البوهي، ٢٠١٣) الإستراتيجية(التصور الإستراتيجي) بأنها: تجيب عن التساؤل "ما الذي ترجوه المنظمة لكيانها في المستقبل؟"، فهي الرؤية المُوجِهة إلى الوضع الذي ينبغي أن تكون عليه المنظمة، والإطار المرشد للاختيارات التي تحدد طبيعة واتجاه منظمة ما (فاروق شوقى البوهى، ٢٠١٣، ص٢٥) .

ويعرف(محمد زين الدين، ٢٠١٣) التصور المستقبلي/ الإستراتيجي بأنه: إطار فكري وتخطيط مستقبلي مبني على نتائج فعلية ميدانية من خلال منهجية كمية أو كيفية لبناء هذا الإطار الفكري (محمد

مجاهد زين الدين، ٢٠١٣، ص٦)، ويُعرف(طارق السويدان، محمد العدلوني، ٢٠٠٣) الإستراتيجية بأنها : مكان أو موقع أو صورة تطمح المؤسسة في الوصول إليها مستقبلاً (طارق محمد السويدان، محمد مكرم العادلونى، ٢٠٠٣، ص١٨).

في ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف " **التصور الإستراتيجي**" بأنه : عبارة عن إطار عقلي وفلسفي لما يمكن أن تكون عليه منظومة البحث العلمي بكليات التربية المصرية في المستقبل، حيث يمثل هذا التصور رؤية ذهنية وخريطة إستراتيجية مستقبلية لتطوير هذه المنظومة البحثية إنطلاقًا من نتائج تحليل بيئة عملها الداخلية والخارجية، وتحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتهديدات/ التحديات في بيئتها خارجية، وفي ضوء نتائج هذا التحليل تُصاغ رؤية ورسالة تلك المنظومة وغاياتها وأهداف الإستراتيجية التي تحدد إلى أين تتوجه، وقيم وسياسات العمل ومتطلبات وضمانات التنفيذ السليم من أجل تحقيق هذه الرؤية والرسالة والغايات والأهداف الإستراتيجية.

- **التطوير:**

التطوير في اللغة العربية مصدر من الفعل طَوّرَ، أي حَوّلَه من طَورٍ إلى طَور؛ لذا فإن التطوير :هو الانتقال والتغيير من هيئة إلى هيئة ومن حاله إلى حالة، والتطور هو التغير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، ويطلق أيضا على التغير التدريجي الذي يحدث في المجتمع أو العلاقات أو النظم السائدة فيه (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٩٦)، وأما في اللغة الإنجليزية (*Development*) تعني: الإنماء، والارتقاء، أو تحسين الشئ المراد تطويره، أو عملية الانتقال التدريجي من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً (www.hyperdictionary.com)، ويعرف قاموس التربية(*Dictionary of Education, 1993*) التطوير: بأنه نمو أو تغيير في بنية أو وظيفة أو تنظيم ما (Carter G., 1993, P.175).

واصطلاحاً عرف(مجدي عزيز،٢٠٠٠) التطوير بأنه : تخطيط يستهدف إحراز تغيرات في الشئ المستهدف وتقدير المدى الذى حدثت به هذه التغيرات (مجدى عزيز إبراهيم، ٢٠٠٠، ص٩٥١). ويعرفه (محمد الكسباني،٢٠٠٣) بأنه : التحسين وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر فعالية وكفاءة (محمد السيد

الكسباني، ٢٠٠٣، ص٣٨). ويعرفه(علي راشد، ١٩٩٩)بأنه : مجموعة من التغيرات التي تحدث في نظام تعليمي معين بقصد زيادة فاعليته ، أو جعله أكثر استجابة لحاجات الفرد وا لمجتمع الذي ينشأ فيه (على راشد ، ١٩٩٩ ، ص١٨٣)، فالتطوير يهدف دائماً إلى الوصول بالشيء أو النظام المطور إلى أحسن صورة من الصور؛ حتي يؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة تامة ، وتحقيق كل الأهداف المنشودة منه على أتم وجه ، وبطريقة اقتصادية في الوقت والجهد والتكاليف ؛ مما يستدعي التغيير في شكل ومضمون الشئ المراد تطويره (حلمى أحمد الوكيل، حسين بشير محمود، ٢٠٠١، ص١٦٣).

ويعرف البحث الحالي التطوير إجرائياً : بأنه علمية تحسين عناصر ومقومات منظومة البحث العلمي بكليات التربية المصرية واستثمار نقاط قوتها ومعالجة نقاط ضعفها ، واستثمار الفرص المتاحة أمامها ومواجهة التحديات والتهديدات التي تفرضها بيئتها الخارجية ؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافها المنشودة بصورة أكثر فعالية وكفاءة.

- **البحث العلمي بكليات التربية (البحث العلمي التربوي) :**

البَحْثُ لغة : هو الاجتهاد في الأمر ، وبذل المجهود في موضوع ما ، وجمع المسائل التي تتصل به ، وثمرة هذا الجهد ونتيجته كشف حقيقة هذا الموضوع والأمر ، و(بَحَثَ) في الأرض بَحْثاً حفرها وطلب شيئاً فيها ، وبحث عن الشيء أي طلبه وفتش عنه أو سأل واستقصى (مجمع اللغة العربية ، ٢٠٠٨، ص٣٧)، وإصطلاحاً السؤال والتقصي بما تنطوي عليه الكلمة من معان عدة، ويشمله المفهوم من أنشطة متنوعة ومختلفة (عبدالرحمن سيد سليمان، ٢٠٠٩، ص١٧).

أما البحث العلمي فيتكون هذا المصطلح من كلمتين : الأولى "البحث" وقد تقدم تعريفها وشرح معناها ، أما الكلمة الثانية "العلمي" نسبة إلى "العلم" وتعني اتباع أساليب وإجراءات وأدوات قائمة على أسس علمية ، وتحليل وتفسير ما يتم التوصل إليه من بيانات ومعلومات بطريقة موضوعية ودقيقة ، ومن ثم يعرف البحث العلمي بأنه : عمل علمي هادف يتضمن إجراءات منظمة وأدوات مصممة بدقة من أجل اكتشاف الحقائق والمعلومات التي يتم التحقق من صحتها ، والتعامل معها بشمولية وموضوعية ، وتحديد المشكلات وإيجاد الحلول لها ، وتطوير الواقع والتحقق من المعرفة ، ومحاولة تكوين فكرة صحيحة عن جوهر موضوع البحث (نجفة

قطب الجزار، ٢٠١٤، ص٤- ٥).

- **البحث العلمي بكليات التربية كمنظومة:**

البحث العلمي التربوي يعرفه (محمد الكسباني، ٢٠١٢) **بأنه : منظومة فرعية من منظومة البحث العلمي يتضمن مجموعة من العناصر المرتبطة تبادليًا، والمتكاملة وظيفيًا والتي تعمل وفق الأسلوب العلمي، وقواعد الطريقة العلمية؛ بغية تعرف المشكلات التربوية وإيجاد الحلول المناسبة لها** (محمد السيد على الكسباني، ٢٠١٢، ص٣٣).

حيث تُعد التربية والبحث فيها نظامًا شاملًا ينطوي على عديد من العناصر والأنظمة الفرعية والتي بدورها يمكن تحليلها إلى أنظمة فرعية أبسط، وقد شاع استخدام النمادج المنظومية في تخطيط أنشطة البحث العلمي بالمؤسسات التربوية المختلفة كبدائل علمية مقننة للمداخل والنماذج التقليدية الخطية، ومدخل النظم من المداخل الحديثة التي يحاول الباحثون في التربية استخدامها من أجل فهم الظواهر التربوية بأبعادها المتعددة المتداخلة، ويعتمد المدخل المنظومي على ما يسمى بمفهوم النظام System (رضا مسعد السعيد، ٢٠٠٤، ص٤٣٦- ٤٣٧)، **ويشير النظام/ المنظومة إلى مجموعة من والمكونات المترابطة في كلٍ واحد وبينها علاقات تفاعلية منظمة وعلاقات تبادلية مع النظم الأخرى بغرض بلوغ هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة** (عبدالحميد عبدالفتاح شعلان، ٢٠١٤، ص١٧)

وفي ضوء ما سبق، يتبنى البحث الحالي <u>تعريفًا للبحث العلمي بكليات التربية كمنظومة</u> بأنه : كل ما ينتجه أعضاء هيئة التدريس، ومعاونوهم والطلاب الباحثون في مرحلتي الماجستير والدكتوراه بكليات التربية المصرية في التخصصات التربوية المختلفة من أبحاث ودراسات ورسائل علمية، متبعين في ذلك خطوات المنهج العلمي بجميع مراحل البحث، وذلك داخل منظومة بحثية لها <u>مدخلاتها</u> ومقوماتها(البشرية، والمادية، والمعنوية، والتشريعية التنظيمية)، <u>وعملياتها</u> بدءاً من اختيار الباحثين وإعدادهم مروراً بعملية الإشراف العلمي، الرسائل العلمية والحكم عليها وفحصها، وتحكيم أبحاث أعضاء هيئة التدريس والباحثين المقدمة للنشر بأوعية النشر المختلفة بكليات التربية، وعملية نشرها، ومناقشتها وفحصها وتقييمها لتعرف مدى استحقاق وجدارة أصحابها في الحصول على الدرجة العلمية والترقية، ثم تسويق نتائجها وتطبيقها، وتفاعل هذه المدخلات والعمليات معًا، لتظهر

مخرجات تلك المنظومة من رسائل وأبحاث ودراسات، لها دورها في إضافة معرفة تربوية جديدة، وصنع السياسية التعليمية واتخاذ القرار التربوي؛ بغية تطوير النظام التعليمي وحل مشكلاته.

المحور الثاني: التصور الإستراتيجي المقترح(*):

- **أولًا: مرتكزات التصور الإستراتيجي المقترح:**

يستند التصور الإستراتيجي المقترح لتطوير منظومة البحث العلمي بكليات التربية في مصر إلى مجموعة من المرتكزات تتضمن دواعي ومبررات الحاجة إليه، ومصادر ومرجعيات بنائه وصياغته، ثم توضيح الموجهات والمنطلقات الفلسفية العامة التي يرتكز عليها، وما تشمله من منطلقات نظرية وأخرى تطبيقية إجرائية مستمدة من الشقين النظري والميداني للبحث، ومن ثم ينبغي مراعاتها عند رسم وتشكيل الملامح الأساسية والمسارات الإستراتيجية المقترحة للتصور، وفيما يلي بيان ذلك:

١- دواعي الحاجة إلى تصور إستراتيجي لتطوير البحث العلمي بكليات التربية في مصر.

لكل عمل إستراتيجي دواعٍ ومبررات وأهداف، وهدف هذا التصور تطوير منظومة البحث العلمي بكليات التربية في ظل أوضاعها الداخلية ومتغيرات بيئتها الخارجية من ثورة تكنولوجية ومعرفية ومعلوماتية متسارعة، وتوجهات نحو بناء مجتمعات المعرفة واقتصادها وإدارتها، وتوجه قومي وعالمي متزايد نحو معايير ضمان الجودة في التعليم والبحث العلمي، وتطبيقات التكنولوجيا والتحول الرقمي في مجال البحث العلمي عامة والتربوي خاصة، وغيرها من متغيرات خارجية تؤثر إيجابيًا وقد يكون لها تأثير سلبي على أداء هذه المنظومة البحثية، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة النظرية المتمثلة في التحليل البيئي الكيفي لعناصر البيئة الداخلية والخارجية للبحث العلمي بكليات التربية في مصر، وأكده التحليل الإستراتيجي الكمي لتقييم درجة توافر وتأثير عناصر هاتين البيئتين (نقاط القوة والضعف

(*) التصور الإستراتيجي المقدم خلال هذا البحث مبني على خلاصة نتائج دراسة تحليلة نظرية وميدانية(كيفية وكمية) لبيئة البحث العلمي بكليات التربية في مصر باستخدام بأسلوب التحليل البيئي الرباعي(*SWOT Analysis*)، معتمدًا على أدوات بحثية (الاستبيان بنوعية مغلق / مقيد مقنن ومفتوح، والمقابلات الشخصة المفتوحة/ غير المقننة، اسطلاع الرأي)، وتضمن مقترح خطة تنفيذية لتحقيقه على أرض الواقع خلال أفق زمني (٢٠١٨- ٢٠٣٠) من خلال مسارين إستراتيجيين، وذلك خلال رسالة الدكتوراه للباحث والمعنونة "إستراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي بكليات التربية في جمهورية مصر العربية"، وهذا البحث مستل منها، كأحد شروط المناقشة بالجامعة والكلية.

داخليًا، الفرص والتهديدات / التحديات خارجيًا) على أداء المنظومة البحثية بتلك الكليات، والوضع المتأزم للبحث العلمي بكليات التربية في مصر؛ نتيجة غياب إستراتيجية وسياسية بحثية واضحة المعالم توجهه صوب أهداف المنشودة وأدواره المنوطة به، كانت هناك حاجة ماسة إلى إلى تصور إلى إستراتيجي لتطوير هذه المنظومة البحثية، وتوجيهها صوب تلك الأهداف والأدوار.

٢- مصادر ومرجعيات بناء التصور الإستراتيجي المقترح:

تمثل نتائج التحليل البيئي النظري والميداني(الكيفي والكمي) لبيئة منظومة البحث العلمي بكليات التربية المصرية (والتي سيشار إليها لاحقًا) المصدر الأول والمرجعية الأساسية التي يرتكز عليها التصور الإستراتيجي المقترح، بالإضافة إلى الاستناد للمصادر والمرجعيات الآتية:

- بعض الأدبيات والدراسات والنماذج في مجال التخطيط الإستراتيجي والتي هدفت إلى وضع إستراتيجيات لمؤسسات تعليمية وبحثية أو مجالات أخرى.
- الخطط الإستراتيجية والبحثية لبعض الجامعات والكليات ومنها بعض كليات التربية محليًا وعربيًا وعالميًا.
- الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في مصر (٢٠١٥م- ٢٠٣٠م).
- الإستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠١٤م- ٢٠٣٠م).
- الغايات والتوجهات الرئيسية لرؤية مصر ٢٠٣٠م في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
- الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٧م- ٢٠٢٢).
- قانون تنظيم الجامعات المصرية ولائحته التنفيذية وفقًا لآخر التعديلات، فيما يخص البحث العلمي والدراسات العليا.
- اللوائح الداخلية للدراسات العليا ببعض كليات التربية في مصر.

٣- فلسفة التصور الإستراتيجي المقترح (المنطلقات والموجهات النظرية والميدانية).

تقوم فلسفة التصور الإستراتيجي المقترح على مجموعة من الموجهات الفكرية النظرية والمنطلقات التخطيطية المستمدة من أسس بناء الإستراتجيات المقترحة في ضوء توجهات الفكر الإداري التربوي المعاصر، وطبيعة البحث العلمي بكليات التربية كمؤسسة ومنظومة بحثية، وأدواره في تطوير النظام التعليمي وإنتاج المعرفة التربوية ذات القيمة المضافة التي تدعم عمليات صنع السياسة التعليمية

واتخاذ القرار التربوي، كما ينطلق التصور الإستراتيجي المقترح من موجهات ترتبط بالواقع "المنطلقات التطبيقية أو الميدانية الإجرائية" المستمدة من التحليل البيئي الكيفي والإستراتيجي الكمي لواقع البحث العلمي بكليات التربية وبيئته الداخلية والخارجية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد وتوضيح فلسفة التصور المقترح من خلال هذين النوعين من المنطلقات والموجهات على النحو الآتي:

أ- **المنطلقات النظرية:**

- البحث العلمي التربوي يمثل قضية أمن قومي، فعلى نتائجه ومخرجاته من المعرفة النظرية والتطبيقية يقوم النظام التعليمي صانع رأس المال الفكري والعقول البشرية التي تمثل الثروة الاقتصادية الحقيقية للدولة.
- الإيمان بدور البحث العلمي التربوي المستقبلي في دفع عجلة التنمية الشاملة للمجتمع في ظل أوضاعة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية الراهنة.
- لا يمكن لأية مؤسسة تعليمية أو بحثية أن تعمل في فضاء بمعزل عن بيئتها الخارجية في عصر يتسم بسرعة التغيرات وتدفق المعلومات وتضاعف المعرفة التربوية وتطبيقات الثورة التكنولوجية ...، ومن ثم على المؤسسة البحثية القيام بتحليل دوري لبيئتها الخارجية ومتغيراتها، إضافة إلى التحليل المستمر لعناصر بيئتها الداخلية، ومعرفة مدى تأثير الخارج بمتغيراته وفرصه وتهديداته على الداخل وعناصره؛ وذلك من أجل رسم مسار مستقبلي واضح يحقق رؤيتها ورسالتها وغاياتها وأهدافها الإستراتيجية في ظل تحليل بيئي لعناصر بيئتها الداخلية والخارجية.
- قدرة المنظومة البحثية بكليات التربية وإدارتها وجميع عناصرها في الاستجابة والاستعداد لمواجهة ما تفرضه عليها بيئتها الخارجية العالمية والإقليمية والمجتمعية والخاصة من تحديات مستقبلية تتوقف على مدى إيمانها واهتمامها بالتوجهات الإستراتيجية وتخطيط مستقبلها اعتماداً على مداخل ونماذج وآليات التخطيط الإستراتيجي واستشراف المستقبل؛ مما يطور من أساليبها وقدرتها في مواجهة هذه التحديات والمتغيرات متخذة من أسلوب المبادرة والمبأداة طريقة لمواجهة وإدارة أزماتها بعيداً عن التخبط والعشوائية والعمل بأسلوب رد الفعل.
- تحسين مدخلات منظومة البحث العلمي بكليات التربية، وما تضمه من مقومات وموارد بشرية،

ومقومات وإمكانات مادية، ومدخلات تنظيمية وتشريعية يسهم في تحقيق جودة إنتاجيتها.

- تهيئة بيئة بحثية نموذجية مناسبة لعمليات البحث العلمي بكليات التربية تشجع وتحفز الباحثين على الإبداع والابتكار وانتاج بحوث علمية ذات قيمة تربوية مضافة على المستوى النظري والتطبيقي.
- الاستفادة من نقاط القوة الداخلية المتوافرة بمنظومة البحث العلمي بجوانبها المختلفة من وجود نخبة متميزة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والباحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، ووجود أوعية نشر محكمة داخل كليات التربية، ولوائح داخلية للدراسات العليا والبحث العلمي تحكم وتنظم خطواته وإجراءاته.
- التوجه المتزايد نحو الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية والتحول الرقمي في مجال البحث العلمي والتربوي، وإتاحة قواعد بيانات ومعلومات علمية وتربوية محلية وعالمية تسهل عملية والوصول والنفاذ الحر للمعلومات، ومعالجة بيانات البحوث وإجراء الإحصاءات وغيرها من مراحل وخطوات إعداد البحوث، وتسهيل عمليات التواصل البحثي، وتحكيم البحوث ونشرها وتسويقها إلكترونيًا.
- وضع أسس لنظام بحثي بكليات التربية يقوم على تبني معايير جودة محلية وعالمية لجميع عناصره مدخلاته وعملياته؛ بما يحقق جودة وتحسين مخرجاته، وتعظيم الاستفادة منها في المجالات التنموية والتعليمية بالمجتمع في ظل توجهات قومية وعالمية لتطبيق ضمان الجودة في البحث العلمي.
- توفير متطلبات تفعيل وتحديث أدوار البحث العلمي التربوي في ظل التوجهات نحو مجتمع المعرفة واقتصادها وإدارتها، واتخاذ المعرفة ومقدارها وجودتها وحداثتها معياراً للتنافسية وتصنيف الدول وجامعاتها ونظمها التعليمية والبحثية في ضوء ما تنتج من معرفة عالية الجودة.
- توجيه البحوث التربوية نحو دراسة مشكلات المجتمع وقضاياه التنموية والتربوية الواقعية في ظل أوضاعه وظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الراهنة، تلبية لمتطلبات التنمية الشاملة التي تحقق تقدم الوطن وازدهاره.

ب- المنطلقات الميدانية الإجرائية (نتائج التحليل البيئي):

تتمثل المنطلقات الميدانية في نتائج تحليل وتقييم عناصر البيئة الداخلية والخارجية للبحث العلمي بكليات التربية من نقاط قوة وضعف داخلية، وفرص وتهديدات / تحديات خارجية، وما لهذه

العناصر من تأثيرات إيجابية (نقاط القوة والفرص) تسهم في تحقيق التوجه الإستراتيجي لتطوير البحث العلمي بكليات التربية المصرية ورسم مساراته المستقبلية، وكذا التأثيرات السلبية (نقاط الضعف والتهديدات) التي تعوق تطوير المنظومة البحثية وتعرقل تحقيق رؤيتها ورسالتها وغاياتها وأهدافها الإستراتيجية، ومن ثم تقف حائلًا دون مسارات التطوير وإحداث النقلة النوعية للبحث العلمي بكليات التربية وتجويد عناصر منظومته، ويمكن عرض نواحي القوة والفرص المتاحة أمام منظومة البحث العلمي بكليات التربية، وكذا نقاط الضعف والتهديدات، وما تمثله الأولى من إيجابيات، وما تلقيه وتطرحه الأخرى من سلبيات على الأداء البحثي بهذه المنظومة استنادًا لنتائج التحليل البيئي وتقييم عناصر البيئة الداخلية والخارجية فيما يأتي:

١- نواحي القوة والفرص المتاحة للبحث العلمي بكليات التربية المصرية:

وتتمثل فيما أسفرت عنه نتائج التحليل البيئي وتقييم نقاط القوة الداخلية ذات التأثير الإيجابي في عملية التطوير، وكذا الفرص المتاحة في البيئة الخارجية، وذلك على النحو الآتي:

- **نقاط القوة الداخلية:** ويتمثل أبرزها في:

- توافر ثروة بشرية ونخبة متميزة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وبعض الباحثين المتميزين بمرحلتي الماجستير والدكتوراهبكليات التربية.
- وجود أهداف واضحة توجه البحث العلمي بكليات التربية في ضوء لوائح داخلية للبحث العلمي والدراسات العليا بكل كلية تنظم وتيسر إجراءات البحث العلمي، وخطط بحثية ببعض كليات التربية وأقسامها المختلفة تسهم في تحقيق تلك الأهداف المنصوص عليها بهذه اللوائح.
- وجود مجلات علمية محكمة وإقامة مؤتمرات علمية دورية بكليات التربية تسهم في دعم مسيرة البحث العلمي التربوي ونشر الإنتاجيه البحثية لأعضائه.
- توافر بعض مصادر الدعم المالي والمعنوي لحضور الباحثين للمؤتمرات والندوات العلمية على المستوى المحلي.
- مشاركة بعض أطراف المجتمع المحلي بالمجالس الرسمية (مجلس الكلية وبعض اللجان المتفرعة عنه) كوسيط بحثي.
- وفرة وتنوع الإنتاجية البحثية لكليات التربية من أبحاث أعضاء هيئة التدريس والرسائل العلمية

لباحثي الماجستير والدكتوراه.

- **الفرص المتاحة:** وتتمثل أبرزها في:

- الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي في مجال البحث العلمي والتربوي وتزايد الاستفادة من تطبيقاتها في عمليات إعداد البحوث ومعالجتها إحصائيًا، وتسهيل الحصول على المعلومات والبيانات والوثائق الرسمية اللازمة ، وسهولة تطبيق عمليات التحكيم والنشر والتسويق الإلكتروني للبحوث والرسائل لعلمية .
- توافر وإتاحة قواعد بيانات ومعلومات علمية تربوية متخصصة محلية وعالمية غنية بالرسائل والدراسات والأبحاث في جميع مجالات التربية وتخصصاتها المختلفة، مما ييسر على الباحثين النفاذ والوصول الحر للمعلومات اللازمة لإتمام أبحاثهم وتجويدها.
- التوجه القومي المتزايد نحو ضمان جودة البحث العلمي والتربوي، ومحاولة تطبيق معايير جودة عالمية لعناصر منظومته ؛ من أجل الدخول في سابق التنافسية وتصنيفات الجودة العالمية .
- تزايد الطلب الاجتماعي على الدراسات العليا والبحث العلمي متمثلًا في تزايد عدد المتقدمين والمقيدين والمسجلين لدرجات الماجستير والدكتوراه بكليات التربية ؛ مما يمثل مصادر لتمويل البحث العلمي من خلال رسوم الدراسة والقيد والتسجيل، ويزيد من فرص الانتقاء للعناصر المتميزة من الباحثين.
- التوجه المتزايد نحو بناء مجتمع المعرفة التربوية وإدارتها وتبني الاقتصاد القائم على المعرفة (اقتصاد المعرفة)؛ مما يستدعي توفير متطلبات ومقومات تفعيل دور البحث العلمي التربوي؛ لتمكينه من الإسهام الفعال في بناء هذا المجتمع وإدارته.
- محاولات تأسيس معامل تأثير عربي لتصنيف مجلات البحوث التربوية المكتوبة باللغة العربية وتقييمها لتجويد وتحسين بحوثها ورفع مكانتها التنافسية بين المجلات العالمية المحكمة دوليًا.
- تزايد جهود الجمعيات العلمية المتخصصة في مجال التربية لدعم البحث العلمي التربوي من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإمكانية اشتراك أعضاء هيئة التدريس في عضوية هذه الجمعيات، وما تحدثه من تواصل بحثي بين باحثي التربية، بالإضافة لما توفره من أوعية نشر للبحوث تتمثل في مجلاتها العلمية المحكمة.

- وجود فرص دعم من جهات حكومية رسمية ومستقلة مثل: الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، المجلس الأعلى للجامعات ولجنة الدراسات التربوية التابعة له، وا لمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وصندوق التنمية التابع له، وأكاديمية البحث العلمي وشبكة المعلومات القومية، وذلك من خلال ما تقدمه هذه الجهات من تمويل لبعض المشروعات البحثية، والمنح والقروض البحثية، وتبني مشروعات الابتكار البحثي وتقديم جوائز للإنتاج البحثي المتميز، وغيرها من الخدمات البحثية.

٢- **نواحي الضعف والتهديدات/ التحديات التي تواجه البحث العمي بكليات التربية المصرية:**

وتتمثل فيما أسفرت عنه نتائج التحليل البيئي من نقاط ضعف داخلية، وتهديدات وتحديات بالبيئة الخارجية، على النحو الآتي:

- **<u>نقاط الضعف الداخلية</u>: وتتمثل أبرزها في:**

- ضعف تبني مُدخل التخطيط الإستراتيجي للبحث العلمي بكليات التربية، وغياب التوجه الإستراتيجي، ومظاهره تتمثل في الافتقار إلى خطط إستراتيجية واضحة للنهوض بالبحث العلمي التربوي، غياب سياسات بحثية رشيدة توجهه صوب أهدافه وأدواره؛ نتيجة الافتقار إلى فلسفة تربوية واضحة المعالم للبحث العلمي بتلك الكليات، وترتب على ذلك إجمالًا غياب إستراتيجية قومية للبحث في قطاع التربية رغم اتساعه وكثرة خطوط إنتاجه وخاصة كليات التربية.
- قلة توافر مناخ علمي وبيئة بحثية مشجعة لإنتاج بحوث تربوية مبتكرة، حيث قلة توافر البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي، وضعف مستوى الخدمات البحثية لمعظم مكتبات كليات التربية، وضعف مستوى الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لدى بعض الباحثين، وضعف تفعيل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، وضعف ثقافة العمل الجماعي في فريق بحثي، وضعف التعاون والتواصل البحثي بين كليات التربية وباحثيها، واستنزاف الطاقات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بزيادة الأعباء الإدارية وأعمال الامتحانات والاجتماعات وغيرها.
- تدني مستوى نظام إعداد الباحثين في الدراسات العليا وآليات متابعتهم، حيث ضعف المقررات الدراسية وطرائق تدريسها، وقلة تنفيذ دورات تدريبية بالكليات لتنمية مهارات البحث العلمي لطلابها، وضعف دور حلقات السيمنار العلمي في تمنية تلك المهارات واتخاذها صورأخرى أضاعت الهدف منها.

- قلة المخصصات المالية للبحث العلمي، وتدني ميزانيته بالكليات نتيجة انخفاض نسبة ميزانيات الجامعات من الموازنة العامة للدولة وضعف النسبة المخصصة للبحث العلمي من تلك الموازنة مقارنة بالدول المتقدمة وخلافًا للاستحقاقات الدستورية المقررة للبحث العلمي بالدستور المصري ٢٠١٤م، وترتب على ذلك محدودية المخصصات المالية للإشراف على الرسائل العلمية ومناقشتها، وقلة العائد المالي المقابل لدرجات رقي أعضاء هيئة التدريس، وقلة المخصصات المالية لعمليات فحص الإنتاجية العلمية على مستوى الرسائل العلمية، وتحكيم أبحاث أعضاء هيئة التدريس للنشر في المجلات العلمية أو تقييمها للترقية إلى الدرجات الأعلى؛ ولعل هذا كله يؤثر في جودة تلك العمليات وموضوعيتها وجديتها داخل المنظومة البحثية فتنتج مخرجات بحثية على غير المأمول.
- غياب النزعة النقدية في البحوث التربوية، وندرة مشروعات بحوث الفعل، وشكلية بعض المؤتمرات العلمية والتوصيات الناتجة عنها، وغياب مدراس تجريبية ملحقة بكليات التربية لقياس أثر نتائج البحوث التربوية ميدانيًا.
- غياب وحدات متخصصة للنشر العلمي بمعظم كليات التربية، والافتقار لنظم تسويق البحوث العلمية بتلك الكليات.
- ضعف ثقافة ومهارات النشر الدولي للبحوث التربوية، نتيجة غياب التشجيع والتدريب المناسب في ظل صعوبة النشر الدولي في مجال التربية، وقلة المجلات الدولية ذات معامل التأثير المرتفع والسمعة التخصصية في مجال التربية؛ مما أدى إلى قلة البحوث المنشورة دوليًا لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية المصرية.

- **<u>التهديدات والتحديات</u>: ويتمثل أبرزها في الآتي:**

- انخفاض ميزانية البحث العلمي من الموازنة العامة للدولة مقارنة بالدول المتقدمة، وعدم الوفاء بالاستحقاقات الدستورية المقررة للبحث العلمي للوصول إلى نسبة (١٪) من الموازنة العامة للدولة، مع ضعف دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم وتمويل البحث العلمي بكليات التربية؛ مما تسبب في ضعف الرعاية المتكاملة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في ظل تدني الأجور والمرتبات، الأمر الذي ترتب عليه توقف كثير منهم عن الإنتاج البحثي وخاصة بعد درجة

الأستاذية، وبالإضافة إلى هجرة الكفاءات البحثية بطرائق وأساليب مختلفة.

- الفجوة والجفوة بين البحوث التربوية والمؤسسات التعليمية وا لمجتمعية المستفيدة منها؛ نتيجة غياب جهة متخصصة لتفعيل نتائج تلك البحوث ميدانيًا، وضعف ثقة صانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار التربوي في نتائج البحوث التربوية، وزيادة الثقة في نتائج البحوث التربوية الأجنبية واعتماد وتطبيق نتائجها، الأمر الذي أدى إلى فشل كثير من التجارب في نظام التعليم، وأدى إلى عدم اهتمام الرأي العام وا لمجتمعي بدور البحث العلمي التربوي في تطوير النظام التعليمي، ومن ثم تراجع الدعم والتأييد ا لمجتمعي بمعظم أشكاله.
- التوجه القومي نحو خصخصة الخدمات التعليمية والبحثية في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة للدولة؛ مما أدى إلى رفع تكلفة نشر البحوث التربوية في ظل تدني الأجور والمرتبات.
- تضيق نطاق الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في ظل الظروف السياسية والأمنية التي تعيشها البلاد، وفرض بعض القيود على بعض المعلومات والبيانات والوثائق الرسمية وتقييد أو حذر تداولها مع قلة وضعف دقتها ومصداقيتها وتضاربها أحيانًا.
- انتشار ظاهرة بيع الرسائل والأبحاث العلمية الجاهزة في ظل تدني مستوى الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، وضعف التدريب على مهاراته من قبل مراكز تنمية القدرات بالجامعات ومراكز تكنولوجيا المعلومات.
- ضعف مستوى التواصل بين كليات التربية وهيئات ومراكز البحث العلمي محليًا وعالميًا في ظل قلة فرص الابتعاث الخارجي في مجال التربية.
- اغتراب هوية البحوث التربوية من حيث أهدافها وموضوعاتها ومنهجيتها في ظل توجهات العولمة وأهدافها التي تستهدف الهيمنة والسيطرة ومحو معالم هوية الأخر الثقافية والبحثية.
- قلة وجود مؤسسات بحثية منافسة من كليات تربية بالجامعات الخاصة – كليتي التربية جامعة السادات وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا- ، والمراكز البحثية في قطاع التربية (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ومركز التقويم والامتحانات، وبعض شعب التربية بجامعة الدول العربية)، مما قل حدة التنافسية على المستوى المحلي.

- **ثانيًا :صياغة عناصر ومكونات التصور الإستراتيجي المقترح:**

١- رؤية التصور الإستراتيجي المقترح:

تتمثل رؤية التصور الإستراتيجي المقترح للبحث العلمي بكليات التربية في "تتطلع منظومة البحث العلمي بكليات التربية المصرية إلى أن تكون منظومة بحثية متكاملة وفاعلة ورائدة في إعداد كوادر بحثية متميزة، تسهم في إعداد بحوث ذات كفاءة وجودة عالية وقيمة علمية تربوية مضافة، بما ينعكس إيجابيًا على تطوير النظام التعليمي وخدمة المجتمع ودفع عجلة التنمية الشاملة، ويحقق لها ترتيبًا متقدمًا وميزة تنافسية كبيرة على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك خلال أفق زمني ثنتي عشرة سنة القادمة (٢٠١٨م- ٢٠٣٠م).

٢- رسالة التصور الإستراتيجي المقترح:

تتبنى وتلتزم منظومة البحث العلمي بكليات التربية في مصر رسالة تسهم في تحقيق تطلعاتها وطموحاتها(رؤيتها الإستراتيجية)، وتفي بأدوارها وتحقق أهدافها على الوجه المنشود، <u>وتتمثل هذه الرسالة</u> في" تسعى منظومة البحث العلمي بكليات التربية المصرية إلى تحقيق جودة وكفاءة مدخلاتها البشرية والمادية والتشريعية والتنظيمية وتحسينها، وتهيئة بيئة بحثية نموذجية محفزة على الإبداع البحثي، ورفع كفاءة وفاعلية عملياتها البحثية ؛ بما يحقق إنتاجية بحثية عالية الجودة تفي بالغرض من وجودها وتحقق أهدافها وأدوارها تجاه المجتمع ونظامه التعليمي، وبما يتوافق ورؤية ورسالة كليات التربية بالجامعات المصرية، والإستراتيجيات القومية لتطوير التعليم قبل الجامعي والجامعي والبحث العلمي (٢٠١٥م/٢٠٣٠م)، والغايات الإستراتيجية الرئيسية لرؤية مصر ٢٠٣٠."

٣- القيم الحاكمة للتصور الإستراتيجي المقترح:

تمثل القيم الحاكمة للتصور الإستراتيجي المقترح مجموعة القيم والمبادئ المنظمة للعمل البحثي والدستور والميثاق والكود الأخلاقي لأعضاء المجتمع البحثي بكليات التربية من أعضاء هيئة التدريس، ومعاونيهم، وباحثي الماجستير والدكتوراه من غير المعينين، والتي تحكم سلوكهم البحثي وعلاقاتهم بالأطراف المختصة والمستفيدة من البحث العلمي التربوي ؛ من أجل ممارسات مؤسسية علمية وبحثية رشيدة خلال مراحل البحث المختلفة وإجراءاته وعملياته ؛ حيث يلتزم التصور الإستراتيجي المقترح بمجموعة من

القيم والمبادئ والقواعد الأخلاقية الحاكمة للممارسات البحثية بكليات التربية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات التربوية، والمبتغى وجودها بدليلٍ لأخلاقيات البحث العلمي بكل كلية، ومنها ما يأتي:

- الأمانة والنزاهة العلمية، والتمسك بالوازع الديني والضمير البحثي في جميع مراحل إعداد البحث.
- الصدق والموضوعية في تحديد أهداف البحث وعينته وأدواته وتطبيقه وتحليل وتفسير نتائجه.
- الأمانة في التوثيق والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للآخرين، ورد الفضل إلى أهله.
- الإيمان بأن قيمة البحث العلمي التربوي مستمدة من فائدته العلمية النظرية والتطبيقية بما يخدم المجال التربوي والميدان التعليمي بمختلف جوانبه ويحل مشكلاته ويطور ممارساته؛ مما يسهم في دعم التنمية المجتمعية الشاملة في المجالات المختلفة.
- الحفاظ على سرية المعلومات التي تم جمعها من عينة البحوث، وعدم استخدامها في أغراض أخرى غير البحث العلمي.
- الموضوعية والبعد عن التحيز والذاتية في إجراءات إعداد الرسائل البحوث وأدواتها وتقييمها ومناقشتها.
- الالتزام والتحلي بآداب وأخلاقيات البحث العلمي كقدوة بحثية للآخرين من طلاب وزملاء.
- الاحترام المتبادل بين الزملاء وحرية التعبير وتقبل الرأي الآخر في مجال البحث العلمي ومناقشته وتقييمه، حيث إن التربية علم إنساني.
- العدالة والمساواة والشفافية في تحديد الحقوق والواجبات داخل المنظومة البحثية وأطرافها.
- احترام حقوق الملكية الفكرية وعدم السطو والانتحال من ملكيات الآخرين دون إذن وتوثيق.
- العمل البحثي الجماعي والتعاوني، وتقديم الدعم والمساعدة للزملاء والطلاب الباحثين.
- الجدية في العمل البحثي وتوخي الدقة العلمية، وتحمل المسئولية الاجتماعية كباحث في مجال التربية.
- التميز البحثي والريادة والابتكار والإبداع البحثي.
- الانتماء والحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية عند معالجة الموضوعات البحثية، والمحافظة على سلامة لغة البحث، وعدم الاغتراب البحثي والاندماج والانصهار في ثقافة الآخر وتوجهاته الفكرية والثقافية التي تتعارض وثقافة المجتمع المصري، والحرص على تناول موضوعات تخدم الوطن وتدعم استقراره وتطور مؤسساته التربوية وتعالج قضاياه وتحل مشكلاته؛ إمعانًا في تحقيق

الأدوار والأهداف المأمولة من البحث التربوي.

- التحلي بآداب الحوار والمناقشة والموضوعية خلال مناقشة الرسائل العلمية.

٤- الغايات والأهداف الإستراتيجية للتصور المقترح:

- **<u>المسار الإستراتيجي الأول:</u> الإصلاح والتطوير "تهيئة بيئة بحثية داعمة ومحفزة على الإبداع والابتكار في البحث العلمي بكليات التربية:**

يمثل هذا المسار الخيار والتوجه الإستراتيجي الأساسي للتصور المقترح، والذي يسعى إلى إصلاح وتطوير وتحسين عناصر ومقومات المنظومة البحثية (مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها) بكليات التربية المصرية، من خلال تهيئة بيئة بحثية داعمة ومحفزة للإبداع والابتكار البحثي، وعليه يتفرع عن هذا المسار مجموعة من الغايات والمقاصد الإستراتيجية الكبرى ينبغي ترجمتها إلى مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي يسهم تحقيقها في ترجمة تلك الغايات، ومن ثم تحقيق المسار الإستراتيجي؛ بما يسهم في تحقيق رؤية ورسالة البحث العلمي بكليات التربية تكاملًا مع المسار الإستراتيجي الآخر اللاحق، وفيما يأتي تحديدًا لغايات هذا المسار، وما يتفرع عنها من أهداف على النحو الآتي:

- **الغاية الأولى: صياغة فلسفة وأهداف وسياسة واضحة للبحث العلمي بكليات التربية، ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الإستراتيجية الآتية:**
  ١- صياغة فلسفة تربوية واضحة المعالم توجه البحث العلمي بكليات التربية.
  ٢- تحديد أهداف واضحة توجه عملية إجراء البحوث التربوية.
  ٣- وضع ساسية بحثية تنظم العمل البحثي وتوجهه صوب أهدافه وأدواره.
- **الغاية الثانية: دستور ومثياق أخلاقي وحرية أكاديمية للبحث العلمي التربوي؛ ويتفرع من هذه الغاية عددًا من الأهداف الإستراتيجية كالآتي:**
  ١- إعداد دستور وميثاق أخلاقي للبحث العلمي التربوي في جميع مراحله وعملياته.
  ٢- توسيع نطاق الحريات الأكاديمية للباحثين خلال مراحل البحث المختلفة.
- **الغاية الثالثة: بنية تحتية مالية وتجهيزات مادية مناسبة ومتنوعة: وتتضمن هذه الغاية تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية:**

١- زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي بكليات التربية من خلال البحث عن مصادر تمويل إضافية وبديلة، وحسن إدارة واستثمار التمويل المتاح.

٢- تطوير المكتبات والمعامل وتوفير التجهيزات والمستلزمات المادية.

٣- مراعاة التوازن بين تزايد الطلب الاجتماعي على البحث العلمي بالدراسات العليا والطاقة الاستيعابية للكليات.

- **الغاية الرابعة: تشريعات وقوانين بحثية متطورة: ويمكن ترجمة هذه الغاية في الأهداف الإستراتيجية الآتية:**

١- مراجعة وتعديل التشريعات والسياسات البحثية واللوائح الداخلية للدراسات العليا وتخليصها من الروتين والبيروقراطية.

٢- صياغة قانون جديد للبحث العلمي ينظم إجراءاته وفقًا للمستجدات والتغيرات في مجال البحث العلمي والتربوي.

- **الغاية الخامسة: هياكل إدارية وتنظيمية مرنة وميسرة للبحث العلمي: وتشمل هذه الغاية الأهداف الإستراتيجية الآتية:**

١- جهاز إداري مناسب وميسر للبحث العلمي بكليات التربية يحقق التطوير التنظيمي.

٢- تطوير الهيكل التنظيمي لمنظومة البحث العلمي التربوي بما يحقق الإبداع في إدارتها .

٣- استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة وتنظيم الدراسات العليا والبحث العلمي.

- **الغاية السادسة: نظام متكامل لاختيار وإعداد كوادر بحثية متميزة وتنمية مهاراتها: ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الآتية:**

١- وضع معايير علمية موضوعية لاختيار الباحثين بالدراسات العليا وتعيين أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة.

٢- وضع برنامج متكامل لإعداد الباحثين في مرحلة الدراسات العليا والاهتمام بالسيمنار العلمي.

٣- تطوير برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والباحثين .

- **الغاية السابعة: نظام متميز للإشراف العلمي على الباحثين: وتشمل هذه الغاية الأهداف الآتية:**

١ - وضع أسس ومعايير موضوعية لاختيار المشرفين على طلاب الدراسات العليا.

٢ - وضع قواعد لتعيين لجان الإشراف العلمي على الباحثين.

٣ - وضع ضوابط لتنظيم العلاقة الإشرافية وتحديد أدوار كل من الأستاذ المشرف والطالب الباحث.

٤ - استخدام أساليب حديثة في عملية الإشراف العلمي اعتماداً على تطبيقات الثورة التكنولوجية.

٥ - وضع برامج للتنمية المهنية في مجال الإشراف العلمي وأساليبه الحديثة.

٦ - زيادة مكافآت الإشراف العلمي بما يتناسب مع الجَهد والوقت المبذول في العملية الإشرافية.

- **الغاية الثامنة: إطار معياري لمناقشة وفحص الرسائل العلمية وإجازتها: ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الآتية:**

١ - وضع ضوابط ومعايير لتشكيل لجان المناقشة العلمية واختيار المناقشين.

٢ - وضع إجراءات علمية تسير في ضوئها عملية مناقشة الرسائل وإجازتها.

٣ - وضع معايير علمية موضوعية للحكم على الرسالة وفحصها وإجازتها.

٤ - تطبيق برامج الانتحال العلمي للكشف عن نزاهة الرسائل العلمية قبل مناقشتها والحكم عليها.

٥ - زيادة المخصصات المالية لمناقشة الرسائل العلمية مقابل الجهد العلمي والوقت المبذول فيها.

- **الغاية التاسعة: نظام متميز لتحكيم البحوث العلمية للنشر في المجلات: ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الآتية:**

١ - وضع معايير علمية لاختيار هيئة تحرير المجلة ومحكميها في ضوء المعايير العالمية.

٢ - وضع إطار معياري موضوعي لتحكيم البحوث ونشرها.

٣ - تطبيق برامج الانتحال العلمي للتأكد من نزاهة البحوث العلمية قبل نشرها بالمجلات العلمية.

٤ - زيادة المكافآت المالية المخصصة لتحكيم البحوث العلمية للنشر بالمجلات والمؤتمرات التربوية.

٥ - تفعيل التحكيم الإلكتروني لبحوث المجلات والمؤتمرات العلمية التربوية مع ضمان سريته.

٦ - إنشاء نظام مؤسسي لتحكيم أدوات البحوث التربوية يضمن علمية ونزاهة وجدية التحكيم العلمي.

- **الغاية العاشرة: تطوير نظام النشر العلمي بالكليات وتنشيط حركة النشر الدولي: ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الآتية:**

١ - تأسيس وحدة متخصصة للنشر العلمي بالكليات .

٢ - تطوير قواعد النشر العلمي في مجلات كليات التربية في ضوء قواعد النشر العالمية.

٣ - تشجيع النشر العلمي الدولي في مجلات دولية ذات سمعة ومعامل تأثير مرتفع.

- **الغاية الحادية عشرة: تطوير نظم وقواعد تقييم الإنتاج البحثي والترقية للدرجات العلمية في مجال التربية: ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الآتية:**

١ - وضع معايير موضوعية لاختيار أعضاء اللجان العلمية ومقرريها وقوائم الفاحصين.

٢ - تطوير نظم فحص البحوث بما يضمن السرية والموضوعية.

٣ - تعديل الأوزان النسبية لأوعية النشر العلمي طبقًا للتخصصية والسمعة العلمية.

٤ - زيادة الدرجة المخصصة للبحوث الجماعية والبينية وبحوث الفعل التطبيقية ضمن التقييم بتلك اللجان؛ مما يدعم ثقافة العمل البحثي الجماعي في فريق.

٥ - وضع آليات علمية لضمان عدالة وموضوعية تقييم المقابلة والأنشطة العلمية ضمن جوانب التقييم والفحص للترقية.

٦ - تحديث وتطوير كفاءة برامج الانتحال العلمي للكشف عن نزاهة وأصالة الإنتاج العلمي للمتقدم، واتخاذ الإجراءات القانونية وعدم التهاون حال اكتشاف السرقات العلمية.

٧ - تطوير نماذج التقييم واستماراته بما يحقق الموضوعية والعدالة في التقييم والفحص.

٨ - زيادة المخصصات المالية لعمليات الفحص والتقييم بلجان الترقية، وتسهيل إجراءات صرفها ووصولها لمستحقيها.

- **الغاية الثانية عشرة: تأسيس نظام لتسويق البحوث العلمية بكليات التربية: ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الآتية:**

١ - إنشاء وحدات لتسويق البحوث العلمية بكليات التربية.

٢ - تنمية مهارات تسويق البحوث العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

٣ - وضع خطة تسويقية في ضوء المزيج التسويقي لتشجيع تسويق البحوث العلمية بكليات التربية.

٤ - تنمية مهارات التسويق الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

- **الغاية الثالثة عشرة: تفعيل دور نتائج البحوث التربوية في خدمة المجتمع وتطوير النظام التعليمي؛ ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال الأهداف الآتية:**

١- ربط الموضوعات البحثية بقضايا المجتمع وخطط التنمية الشاملة.

٢- دراسة مشكلات النظام التعليمي الواقعية والفعلية ووضع حلول عملية لها.

٣- التوجه نحو زيادة بحوث الفعل والبحوث التشاركية بين بكليات التربية.

٤- تقديم نتائج وتوصيات البحوث بصيغة إجرائية ولغة سهل تيسر عملية تطبيقها.

٥- تفعيل برتوكلات الشراكة البحثية بين كليات التربية والمؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة.

٦- إنشاء مدارس تجريبية تابعة لكليات التربية وبإدارة مشتركة مع وزارة التربية والتعليم لتطبيق نتائج البحوث وقياس أثرها، مع تسهيل مهام التطبيق بالمدارس الأخرى التابعة للوزارة.

٧- إنشاء جهة متخصصة لتطبيق نتائج البحوث التربوية تضم أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ووزارة التربية والتعليم.

ومن خلال مرور البحث العلمي بكليات التربية بهذا المسار وتحقيق غاياته وأهدافه الفرعية، تصبح المنظومة البحثية بكل عناصرها داخل كليات التربية المصرية مهيئة ومؤهلة للدخول في مرحلة نوعية للانطلاق والنمو والتوسع وتحقيق الريادة الإقليمية والدولية مستفيدة مما يتوافر في بيئتها الخارجية من فرص ناتجة عن الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها في مجال البحث العلمي، والتوجهات المحلية والعالمية نحو ضمان جودة البحث العلمي لإقامة مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها، وهذا ما يرسمه المسار الثاني من التصور الإستراتيجي، وتسعى إليه غاياته وتحققه أهدافه الإستراتيجية والإجرائية، وهذا يتضح في المسار الآخر للتصور الإستراتيجي المقترح.

- **المسار الإستراتيجي الثاني: النمو والتوسع "الارتقاء بجودة البحث العلمي بكليات التربية لإحداث نقلة نوعية وتحقيق الريادة الإقليمية والدولية":**

ويتفرع عن هذا المسار مجموعة من الغايات و الإستراتيجية الكبرى ينبغي ترجمتها إلى مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي يسهم تحقيقها في ترجمة تلك الغايات، ومن ثم تحقيق وترجمة المسار الإستراتيجي بالواقع الفعلي؛ بما يسهم في تحقيق رؤية ورسالة البحث العلمي بكليات التربية، وفيما يأتي تحديداً لغايات هذا المسار على النحو الآتي:

- **الغاية الأولى: تعظيم الاستفادة من فرص الثورة والتكنولوجية والتحول الرقمي في مجال البحث العلمي التربوي: ويتفرع عنها الأهداف الآتية:**

١- تنمية مهارات الباحثين في استخدام المواقع والمكتبات الإلكترونية والإفتراضية في البحث.

٢- التدريب على استخدام برامج الإحصاء التربوي الإلكترونية في البحوث التربوية.

٣- التدريب على استخدام التكنولوجيا في عمليات الإشراف والتحكيم الإلكتروني للبحوث العلمية.

٤- تطبيق التسويق الإلكتروني لمخرجات البحث العلمي بكليات التربية.

- **الغاية الثانية: تطبيق معايير جودة بحثية محلية وعالمية لعناصر المنظومة البحثية:**

١- تناول موضوعات بحثية حديثة ومرتبطة بمتغيرات ومستجدات العصر وواقع ا لمجتمع.

٢- استخدام منهجيات وأدوات بحثية حديثة ذات موثقية أعلى.

٣- تبني معايير عالمية في مجال النشر العلمي للبحوث التربوية.

٤- التأسيس لعامل تأثير عربي لتصنيف البحوث التربوية.

٥- اتباع معايير جودة الأداء البحثي العالمية في تقييم الإنتاجية البحثية وتحكيمها ومناقشتها.

- **الغاية الثالثة: تفعيل مقومات البحث التربوي للوفاء بمتطلبات مجتمع المعرفة وإدراتها واقتصادها:**

١- توفير متطلبات إنتاج بحوث تربوية جيدة تسهم في بناء مجتمع المعرفة.

٢- توفير متطلبات نشر البحوث التربوية وتداول المعرفة في ظل مجتمع المعرفة واقتصادها.

٣- وضع آليات لتطبيق نتائج البحوث التربوية والاستفادة منها.

- **الغاية الرابعة: تعظيم الاستفادة من جهود الجمعيات المتخصصة في مجال البحث العلمي التربوي.**

١- تشجيع اشتراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في عضوية جمعيات تربوية متخصصة عالميًا وإقليميًا ومحليًا.

٢- تعزيز ومد جسور التعاون والتواصل البحثي بين كليات التربية والجمعيات التربوية المتخصصة عالميًا وإقليميًا ومحليًا.

- **الغاية الخامسة:** إنشاء مراكز للتميز البحثي بكليات التربية.
- **الغاية السادسة:** تعزيز فرص الشراكة البحثية بين كليات التربية ونظائرها من كليات وهيئات ومراكز بحثية عالميًا إقليميًا.

ثالثًا: تنفيذ التصور الإستراتيجي المقترح:

لن تكون هناك جدوى من التصور الإستراتيجي المقترح ورؤيته ورسالته وغاياته وأهدافه الإستراتيجية ما لم تُوضع موضع التنفيذ والتطبيق العملي، ومن ثم لابد من وضع سياسات إدارية تحكم وتضبط عملية التنفيذ، والعمل على توفير المتطلبات والضمان اللازمة لإنجاح التنفيذ على الوجه المأمول، وتوقع المعوقات المحتملة التي قد تواجهه وتعرقل تحقيق رؤية ورسالة البحث العلمي بكليات التربية وغاياته وأهدافه الإستراتيجية، والعمل على وضع سبل ومقترحات التغلب عليها، وفيما يلي بيان ذلك :

١- السياسات الإدارية الحاكمة لتنفيذ التصور الإستراتيجي المقترح:

يتبنى التصور الإستراتيجي المقترح لتطوير منظومة البحث العلمي بكليات التربية مجموعة من السياسات الإدارية التربوية الرشيدة التي توجه العمل البحثي بكليات التربية، وتنمي الالتزام بأخلاقياته وقيمه ومبادئه وقواعده؛ بما يحقق جودة عالية للمخرجات البحثية المنتجة، ويدعم رؤية ورسالة البحث العلمي بكليات التربية، ويسهم في تحقيق غاياته وأهدافه الإستراتيجية، وتتمثل هذه السياسات في الآتي:

- الإبداع الإداري ودیمقراطية الإدارة البحثية لتحقيق الإبداع والتميز البحثي.
- العدالة التنظيمية من أجل توفير بيئة بحثية محفزة على إنتاج بحوث مبتكرة.
- المساءلة والمحاسبية وتأسيس نظام للثواب والعقاب عند التقصير في الأداء والإنتاجية البحثية

لأعضاء المجتمع البحثي بمختلف فئاته ومستوياته.

- التشاركية في التخطيط والتنفيذ والتقويم من قبل جميع أفراد المنظومة البحثية وأطراف المجتمع المحلي والمؤسسات المستفيدة من البحث العلمي بكليات التربية.
- التأكيد على ضرورة العمل الجماعي في فرق بحثية وتشجيع البحوث المؤسسية وبحوث الفعل الإجرائية والتشاركية؛ لإنتاج بحوث جماعية وبينية وتشاركية بين الزملاء في التخصصات المختلفة، والتعاون البحثي مع الأطراف المستفيدة من البحث التربوي ونتائجه.
- القضاء على الشللية في البحث العلمي، والعمل على تكوين مدارس علمية وبحثية حقة في البحث العلمي على النهج المتبع والمفهوم الصحيح بالجامعات المتقدمة.
- وضع نظام للحوافز المادية والتشجيعية للإنتاج البحثي المتميز.
- التمسك بالشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبحث العلمي داخل كليات التربية.
- تفعيل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية والنشر والتأليف.
- التوجه نحو تطبيق سياسات لمواجهة سوء السلوك البحثي والكشف عن نزاهة وأصالة البحوث التربوية، وتوافق إجراءاتها ومراحل إعدادها مع أخلاقيات البحث العلمي التربوي، وذلك من خلال تطبيق برامج الانتحال العلمي المتطورة ذات القدرة على كشف سوء السلوك البحثي والسرقات العلمية على اختلاف مستوياتها.
- تفعيل نصوص الدستور وقانون تنظيم الجامعات فيما يخص استقلال الجامعات وكلياتها ماليًا وإداريًا وبحثيًا؛ لتحقيق الحرية الأكاديمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين.
- تطبيق القواعد واللوائح الداخلية بطريقة مرنة لتنظيم عمليات البحث العلمي وتحقيق جودتها في مجال الإعداد والإشراف والمناقشة والتحكيم والنشر والترقية؛ بما يضمن جودتها وموضوعيتها..
- تطوير اللوائح والقوانين القديمة للبحث العلمي بالحذف والتعديل والإضافة طبقًا لمتغيرات العصر؛ مواكبة لعصر المعرفة ومجتمعها واقتصادها وإدارتها، بما يمهد لظهور قانون جديد للبحث العلمي يواكب المتغيرات والمستجدات في قطاع البحث العلمي والتربوي.
- وضع أدلة ومواثيق لأخلاقيات البحث العلمي في قطاع التربية، ومتابعة تفعيلها وتنفيذها بشتى الطرق والآليات.

- وضع آليات للربط بين البحوث العلمية وقضايا المجتمع ونظامه التعليمي، ووضع نتائج تلك البحوث موضع التجريب والتطبيق.
- التشاركية الواسعة للأطراف المعنية بقضية البحث العلمي التربوي ومشاركتهم في عمليات تخطيطه وتنفيذه وتقويمه ونشره وتسويقه وتطبيق نتائجه، والأخذ بآليات المشاركة المجتمعية في البحث العلمي بكليات التربية، وتشجيع الجهات الداعمة لعناصر المنظومة البحثية، ونشر ثقافة الاهتمام بالبحث العلمي التربوي ودعمه، والوعي بأهمية دوره في تطوير النظام التعليمي والمجالات التنموية الأخرى في المجتمع.
- اتباع سياسات رشيدة لكسب ثقة القطاع الخاص وصانعي القرار (مدارس وجامعات) في نتائج البحوث التربوية، وإجراء بحوث تعالج مشكلات هذه المؤسسات وتعمل على تطويرها، من أجل كسب دعمها المادي والمعنوي، وتوفير مصادر تمويل إضافية لتطوير المنظومة البحثية.
- الاستفادة من والتجارب الخبرات والاتجاهات العالمية في مجال تخطيط وتطوير البحث العلمي التربوي، بما يتوافق وطبيعة المجتمع المصري والقوى والعوامل الاقتصادية والثقافية المؤثرة فيه.
- وضع إطار معياري لمناقشة الرسائل العلمية وفحصها وإجازتها، وتحكيم الأبحاث العلمية للنشر بمجلات كليات التربية ومؤتمراتها.
- وضع دليل إرشادي موحد يوضح قواعد الإشراف العلمي بكليات التربية، وتحديد مهام ومسئوليات وأدوار طرفي عملية الإشراف، وحدود العلاقة الإشرافية وضوابطها.
- وضع دليل إرشادي موحد لإجراءات وقواعد عملية المناقشة العلمية بكليات التربية من تشكيل لجنة المناقشة حتى منح الدرجة العلمية، متضمنًا قواعد تشكيل لجان المناقشة والمسئول عن تشكيلها، ومعايير اختيار المناقشين، والتقديرات التي تمنح للرسالة في ضوء الإطار المعياري السابق ذكره، وصيغة النطق بالحكم وإجازة الرسالة..إلخ.
- وضع قواعد علمية للنشر بمجلات كليات التربية تهتم بشكل ومضمون البحوث المقدمة للنشر، وتشمل قواعد ومعايير وإجراءات تحكيمها، ومواصفات ومعايير اختيار المحكمين؛ ضمانًا لجدية وموضوعية التحكيم وضمان سريته.

- وضع إطار معياري لاختيار وقبول الباحثين في الدراسات العليا بكليات التربية لمرحلتي الماجستير والدكتوراه، وإعادة النظر في معايير تعيين(المعيدين والمدرسين المساعدين، والمدرسين) استكمالًا وتقنينًا لما هو موجود من معايير تنص عليها القوانين واللوائح الداخلية بهذه الكليات.
- التكاملية مع الخطط والسياسيات التنموية للدولة، من خلال دراسة ومعالجة قضايا التنمية في المجالات التربوية والتعليمية والبحث العلمي بما يصب في مصلحة تحقيق أهداف تلك الخطط والسياسات.
- العمل على تأسيس نظام لتسويق البحوث العلمية بكليات التربية من خلال إنشاء وحدات لتسويق البحوث العلمية بكل كلية ؛ استثمارًا في البحث العلمي واستفادة من عوائده الاقتصادية في تطوير عناصر منظومته البحثية.
- وضع خطط تدريبية لتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس والباحثين مهنيًا وفق أحدث التطورات والأساليب في مجالات البحث العلمي التربوي ومراحل إعداده ونشره وتسويقه وتطبيق نتائجه.
- وضع نظام وبرامج للتنمية المهنية في مجال الإشراف العلمي على البحوث التربوية في ضوء خبرات بعض الكليات والجامعات المتقدمة ووفقًا لأحدث الأساليب في مجال الإشراف العلمي بالاستفادة من الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها.
- تأسيس نظام للنشر العلمي المحلي والدولي من خلال إنشاء وحدات متخصصة للنشر العلمي المحلي والدولي بكليات التربية، والتوجه نحو اعتماد معايير عالمية للنشر العلمي تضاهي معايير النشر بالمجلات الدولية.
- التوجه نحو تطوير قواعد ونظم فحص الإنتاج العلمي للترقية، ووضع نظام خاص للترقية في مجال التربية، يأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذا المجال العلمي وطرق البحث فيه، وعدد المجلات الدولية المتخصصة في التربية الوزن النسبي ولها ومستوى معامل التأثير.
- تمكين شباب الباحثين من المشاركة في قيادة عملية تطوير المنظومة البحثية والاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم جنبًا إلى جنب مع خبرات الأساتذة والخبراء من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية المصرية.
- تداول المعرفة التربوية وتأصيل مبدأ وحدة المعرفة والتواصل البحثي من أجل تكامل المعرفة التربوية

بجميع التخصصات بين كليات التربية وإداراتها وباحثيها من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وطلاب الدراسات العليا، والابتعاد عن تجزئة المعرفة؛ من أجل إنتاج بحوث مشتركة وبينية متكاملة في التخصصات التربوية المختلفة.

- توحيد الجهود ووحدة الهدف ومن خلال تكاتف جميع الجهود المؤسسية والفردية لتحقيق التطوير المأمول لمنظومة البحث العلمي التربوي، ومن ثم تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية.
- العمل والجهد الجماعي ومكافأة الأداء البحثي المتميز لكليات التربية وباحثيها على مختلف فئاتهم ومستوياتهم.
- التقييم المستمر لمستوى جودة الإنتاجية البحثية لكليات التربية كمًا وكيفًا باستخدام أساليب ومعايير متنوعة مثل: معايير جودة البحث العلمي والدراسات العليا بكليات التربية ومؤشراتها الصادرة عن الهيئة القومية لضمان الجودة وفقًا لأحدث إصدار ٢٠١٣م، أو معايير ضمان جودة كليات التربية العربية الصادرة عن لجنة الجودة باتحاد الجامعات العربية والجمعية العلمية لكليات التربية في الجامعات العربية في دليلها عام ٢٠١١م، ص ١٦٧، وعددها تسعة معايير، وأسلوب المؤشرات الإستراتيجية، ومؤشرات الإنتاجية البحثية، وأسلوب ونماذج حساب القيمة التربوية المضافة للبحوث التربوية، وإجراء بحوث عن البحوث التربوية وموضوعاتها ومنهجياتها، واستخدام بطاقة الأداء المتوازن، والأداء المقارن بالأفضل ...وغيرها من أساليب التقييم.

٣- متطلبات وضمانات نجاح تنفيذ التصور الإستراتيجي المقترح:

ينبغي توافر مجموعة من المتطلبات والضمانات اللازمة لتهيئة المناخ وا لمجتمع البحثي لتنفيذ التصور المقترح ومن ثم ضمان نجاح التنفيذ، ومن هذه المتطلبات والضمانات ما يلي:

- تهيئة المجتمع العلمي والبحثي والجهات المستفيدة من البحث العلمي التربوية قيادة وأعضاء وتحفيزهم لتبني تنفيذ التصور المقترح، من خلال حوار مجتمعي ومناقشات في مؤتمر قومي يضم قيادات كليات التربية بالجمهورية، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وقيادات التربية والتعليم من مستوى الوزارة حتى المدارس وما تضمه من جهاز إداري ومعلمين، ومؤسسات المجتمع المدني المستفيدة من نتائج البحوث التربوية، للتوعية بالتصور المقترح رؤيته ورسالته وغاياته وأهدافه الإستراتيجية، الإطلاع على ما يتضمنه من محاور والتوافق حولها، وإجراء مراجعة شاملة له تمهيداً

لوضعه موضع التنفيذ، وضمانًا لمشاركة الجميع في هذا التنفيذ.

- تهيئة ثقافة تنظيمية داعمة للتغيير والتطوير، وجهاز إداري لا يقاوم التغيير بل يشجعه ويشارك فيه، والبعد عن البيروقراطية والروتين المعوق لعملية تنفيذ التصور المقترح ومساراته، وإصدار التشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية والتنظيمية التي تيسر عمليات التنفيذ الناجح.
- الإعلان عن رؤية ورسالة البحث العلمي بكليات التربية وأهدافه الإستراتيجية لجميع الأطراف المعينة بكليات التربية على مستوى الجمهورية والأطراف المسفيدة من نتائجه.
- إنشاء مكتب تنفيذي للتصور الإستراتيجي ومساراته يضم لجان توجيهية، ويُقترح أن يرأسه مقرر/ أمين لجنة الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات، ويضم عضوية عمداء كليات التربية ووكلائها لشئون الدراسات العليا، ومستشارين من الخبراء المتخصصين في المجال من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية؛ لتقديم الدعم الفني.
- تشكيل فريق إدارة الإستراتيجية يتولى توجيه عمليات التنفيذ صوب الغايات والأهداف الإستراتيجية المراد تحقيقها ترجمة لرؤية ورسالة التصور المقترح.
- تشكيل فريق تنفيذ التصور المقترح من أعضاء أكفاء ذوي خبرة بالتخطيط والإدارة الإستراتيجية، وتدريبهم على آليات التنفيذ وفق أحدث الأساليب.
- تشكيل فريق لمتابعة تنفيذ مسارات التصور الإستراتيجي وتحقيق ما يتضمنه من غايات وأهداف إستراتيجية في ضوء جدول زمني مقترح، ووفقًا لآليات وأدوات متابعة مصممة بطريقة علمية.
- إنشاء وحدة للتنسيق بين الأطراف المختصة بإدارة وتنفيذ ومتابعة التصور وقيادته ومكتبها التنفيذي ومستشاريها الفنيين، والأطراف المستفيدة من أجل الوفاء بالالتزامات المطلوبة لنجاح التنفيذ.
- تخصيص الموارد المادية والمالية اللازمة بالكم المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاح عملية التنفيذ.
- الاستفادة من الإمكانات التكنولوجية المتاحة في مراحل إدارة وتنفيذ ومتابعة التصور المقترح، من خلال توفير قاعدة بيانات ومعلومات حول مؤشرات التنفيذ وتصميم أدوات المتابعة والتقويم الإلكترونية مثل: برنامج بنيان الإستراتيجية Strategy Architecture، الذي يستخدم بطاقة الأداء المتوازن Balance Score Card BSC وغيرها من أساليب المتابعة والتقويم،

وتوفير نظام اتصال معلوماتي يسهل عملية التواصل وتداول المعلومات بين الأطراف المعنية والمستفيدة من الإستراتيجية، وأفراد قيادة الإستراتيجية وفرق التنفيذ والتقويم والمتابعة، ويسهل تدفق المعلومات والحصول على البيانات خلال عملية التنفيذ(وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠١٥، ص١٨٧).

- وضع خطط تكتيكية متوسطة الأمد، وخطط تشغيلية تفصيلية قصيرة الأمد (عام أو يقل) توضح تفاصيل عملية التنفيذ وأدوار ومسئوليات الأفراد والمدى الزمني المقترح لكل هدف إستراتيجي...إلخ، وآليات مرنة لمواجهة العقبات والمشكلات التي قد تواجه عملية تنفيذ الإستراتيجية المقترحة ومساراتها.

٤- معوقات محتملة لتنفيذ التصور الإستراتيجي المقترح، وسبل التغلب عليها:

على الرغم مما قد يتوافر للتصور المقترح من متطلبات وضمانات تنفيذ ناجح، إلا أنه قد يعترضه بعض المعوقات المحتملة التي ينبغي التحسب لها والاستعداد لمواجهتها حال حدوثها والأخذ بزمام المبادرة في التعامل معها، ومع ما يطرأ من مشكلات وعقبات قد تؤثر سلبًا على فعالية تنفيذ مسارات التصور المقترح، ومن المعوقات المتوقعة وسبل التغلب عليها ما يلي:

- قلة الموارد المالية والإمكانات والتجهيزات المادية اللازمة للتنفيذ، ويمكن التغلب عليها من خلال البحث عن مصادر تمويل بديلة، وتسويق نتائج البحوث وتشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الحكومية والخاصة على دعم وتمويل البحث العلمي.
- نقص ثقافة ومهارات التخطيط الإستراتيجي لدى بعض أعضاء هيئة التدريس وأعضاء المؤسسات التعليمية المجتمعية المشاركة في تنفيذ التصور ومساراته، ويمكن التغلب عليها بعقد دورات تدريبية للتخطيط الإستراتيجي والتحليل البيئي ومراحلة وآلياته وطرق التطبيق الناجح للخطط التنفيذية، بالإضافة إلى ورش عمل وندوات تثقيفية بأهمية التخطيط الإستراتيجي للبحث العلمي التربوي وتطويره.
- قيود المركزية في إدارة المؤسسات البحثية التربوية، والتشريعات والقوانين المعرقلة لحركات التطوير، ويمكن التغلب عليها بإصدار قانون جديد للبحث العلمي وتنقية التشريعات من الروتين والبيروقراطية المُعطلة لجهود تطوير البحث العلمي.

- غياب البيانات والمعلومات والإحصاءات الدقيقة حول الإمكانات والبنية التحتية للبحث العلمي، وأعداد الباحثين وتوزيعهم، والبحوث المنشورة دوليًا، وأعداد المبتعثين في مهمات علمية وبحثية....إلخ، **ويمكن التغلب عليها** بإنشاء نظام معلوماتي وقاعدة بيانات تسهل الحصول على المعلومات والبيانات بالكم والدقة اللازمة وفي الوقت المناسب لتسهيل عملية التنفيذ.
- ضعف الالتزام بمراحل التنفيذ وجدولها الزمني من قبل المشاركين في عمليات التنفيذ، **ويتم التغلب على ذلك** بتفعيل آليات المتابعة والتقويم المستمر، وتقديم الدعم الفني والمادي اللازم من قبل لجنة قيادة وحوكمة و التصور الإستراتيجي ووحداتها الفرعية.
- القيود السياسية على الحرية الاكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين، **ويمكن التغلب عليها** بتوسيع نطاق الحريات الأكاديمية للباحثين في ضوء المسموح به وينظمه القانون والدستور، وتحكمه القيم وأخلاقيات البحث العلمي وثقافة المجتمع وأيدولوجيته.
- زيادة الأعباء التدريسية والإدارية الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس والباحثين المنوط بهم عمليات التطوير وتنفيذ مسارات الإستراتيجية، **ويمكن التغلب عليها** من خلال العمل بنظام التفرغ البحثي الكامل للبحث المتبع في الجامعات الأجنبية.
- هجرة الكفاءات البحثية للعمل بالخارج؛ مما قد يحرم محاولات التطوير والتخطيط الإستراتيجي للبحث العلمي التربوي من جهودهم وقدراتهم وإمكاناتهم في المشاركة والإسهام في إحداث نقلة نوعية للمنظومة البحثية، **ويمكن التغلب عليها** بوضع خطة ونظام للتواصل مع هذه الكفاءات والاستفادة من خبراتها وتجاربها في الدول الموفدين والمبعثين إليها، ودعوتهم لقيادة عمليات التطوير وتنفيذ الإستراتيجية.
- قلة وعي المجتمع وبعض مؤسساته الحكومية والخاصة بدور أهمية البحث العلمي والتربوي، ومن ثم العزوف عن المشاركة في دعمه وتمويله، **ويمكن التغلب عليها** من خلال نشر الوعي بأهمية ودور البحث العلمي التربوي في تطوير النظام التعليمي وخدمة المجتمع وقضايا التنمية عبر وسائل الإعلام والنشرات الدورية، والندوات والمؤتمرات التي يحضرها ويشارك فيها أعضاء وقيادات هذه المؤسسات.
- قلة الإمكانات التكنولوجية المتاحة لعمليات تنفيذ الإستراتيجية المقترحة، وقلة توافر الكوادر البشرية والفنية المدربة على استخدامها، **ويتم التغلب عليها** من خلال التعاون مع مراكز تكنولوجيا

المعلومات والحاسب الآلي بالجامعات المصرية ومراكز تنمية القدرات في التدريب على استخدام التكنولوجيا، واستخدام ن إمكانات التكنولوجية لهذه المراكز في تنفيذ الإستراتيجية ومساراتها.

- مقاومة التغيير من قبل بعض أفراد المجتمع البحثي، وقلة وجود مناخ علمي وبحثي مناسب لإحداث التطوير وتنفيذ مسارات الإستراتيجية، **ويتم التغلب عليها** بتهيئة البيئة والمجتمع العلمي والبحثي من خلال نشر ثقافة التغيير وإدارته، ووضع نظام للحوافز والمكافآت، ونظام للثواب والعقاب وآليات واضحة للمساءلة والمحاسبية.
- ضعف التواصل بين المؤسسات التعليمية المستفيدة من نتائج البحث العلمي وكليات التربية المنتجة له، وغياب التعاون البحثي، وعزوف صانعي السياسية التعليمية ومتخذي القرار التربوي عن استخدام نتائج البحوث التربوية والمشاركة في تنفيذ التصور المقترح، **ويمكن التغلب عليها** بتفعيل برتوكلات التعاون البحثي، والمشاركة في إجراء البحوث وتطبيقها من خلال بحوث العمل والبحوث التشاركية والإجرائية، ومد جسور التواصل بشتى السبل والاستفادة من تمثيل بعض قيادات التربية والتعليم في المجالس الرسمية لكليات التربية كوسيط بحثي وميداني.
- قلة تمكين شباب الباحثين في عمليات التطوير وتنفيذ مسارات التصور المقترح والاستفادة من طاقاتهم وفكرهم البحثي المتجدد وقدراتهم وإمكاناتهم، **ويمكن التغلب عليها** بتكوين قاعدة عريضة من شباب الباحثين المتميزين تتولى عمليات تنفيذ المسارات الإستراتيجية تحقيقًا لرؤية ورسالة البحث العلمي بكليات التربية ورؤيته وأهدافه الإستراتيجية.

✓ خاتمة :

وبعد، فإن التصور الإستراتيجي المقترح بما يمثله من جهد وخلاصة للبحث والدراسة قد يمثل محاولة وخطوة أولى لوضع إستراتيجية قومية للبحث العلمي في قطاع التربية تستوعب اتساعه وكثرة مؤسساته وتزايد أعداد باحثيه، وهذا الأمر يقتضي جهود عمل مؤسسي فريقي لاستكمال المسيرة؛ حيث إن هذا التصور ما هو إلا خطوة على الطريق، وفي هذا الصدد ثمة إقرار بالأمور الآتية:

- هذ التصور ليس إطارًا ثابتًا إستاتيكيًا لا يقبل التطوير بالحذف أو الإضافة أو التعديل بل ربما التغيير الشامل لكافة العناصر والمسارات، ذلك لأن رؤيته ورسالته وأهدافه مساراته الإستراتيجية

قد صِيغت ورُسمت في ظل ظروف وعوامل بيئية داخلية وخارجية تحيط بكليات التربية خلال فترة زمنية معينة – فترة التحليل البيئي- واستهدفت واستشرفت فترة مستقبلية معينة – الأفق الزمني ٢٠١٨م/ ٢٠٣٠م توافقًا مع بعض التوجهات والإستراتيجيات في المجال التعليمي ومجالات التنمية الأخرى، وقد يطرأ على هذا كله تغييرات ومستجدات لها تأثيرات قد تكون إيجابية أو سلبية على المستقبل القريب أو البعيد لمنظومة البحث العلمي بكليات التربية، وعليه يتم التغيير والتعديل والحذف والإضافة في عناصر التصور المقترح ومساراته المستقبلية بما يتوائم وهذه المستجدات.

- هناك علاقة وثيقة بين مرحلة صياغة التصور المقترح وعناصره ومكوناته، وعملية تنفيذه، ورقابته ومتابعته وتقويمه، بغية تحقيق ما يسعى إليه من رؤية ورسالة وغايات وأهدافها إستراتيجية من شأنها إصلاح حال البحث التربوي وتطويره وتحسينه، وتحقيق الريادة والتميز والتنافسية لمنظومته في تصنيفات الجودة والتنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي.
- هذا التصور المقترح لن يكون له قيمة علمية وعملية وتطويرية ما لم يُوضع موضع التنفيذ والتطبيق العملي والمتابعة وتقويم المسار عند انحرافه عن الغايات والأهداف الإستراتيجية المنشودة، وإلا سيكون هذه التصور كغيره مجرد وثيقة صماء لا تجدي نفعًا.
- هذا التصور المقترح وإن كان عالج البحث العلمي بكليات التربية كهمٍ وفجوةٍ واحدةٍ يشعر بها أفراد المجتمع البحثي بتلك الكليات على مختلف درجاتهم وألقابهم العلمية وأيضًا الأطراف المجتمعية والمؤسسات التعليمية المستفيدة من نتائج هذه البحوث، وكمنظومة بحثية واحدة تحيطها قوى وعوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية واحدة يعيشها المجتمع المصري بكافة مؤسساته، إلا أن الأمر قد يحمل فروقًا في الإمكانات المتاحة والشروط المتوافرة لبعض الكليات والبيئة المحيطة بها، ومن ثم يمثل التصور المقترح دليل عمل إرشادي وتمهيدي لصياغة خطط إستراتيجية للنهوض بالبحث العلمي بكل كلية تتوافق هذه الخطط مع المسارات الإستراتيجية للتصور المقترح وتسعى لتحقيق رؤيته ورسالته وغاياته وأهدافه الإستراتيجية في ضوء خصوصية كل كلية والجامعة والإقليم الذي تنتمي إليه والبيئة المحيطة بها.
- هذا التصور المقترح قد يمثل بداية وحجر أساسٍ للتفكير في إستراتيجية قومية لتطوير البحث العلمي

في قطاع التربية بوجه عام توجه مؤسساته البحثية على كثرتها والأعداد الغفيرة من باحثيه، وتضع آليات للاستفادة من غزارة إنتاجيته وتنوعها في تطوير النظام التعليمي وخدمة المجتمع المحلي ودفع عجلة التنمية في المجالات المختلفة، وهذا كله مرهون بوجود إرادة حقيقية على مستوى الدولة والحكومة والمجتمع المحلي والبحثي في النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتربوي من أجل تحقيق الريادة والصدارة على المستوى الإقليمي والعالمي.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

(هود : جزء من آية : ٨٨)

المراجع

إبراهيم الدسوقي عوض الله توفيق (٢٠١٣): تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة "رؤية مستقبلية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ص ١١١.

أحمد الرفاعي بهجت، سعيد محود مرسي، محمد إبراهيم المنوفي، محمد سكران، مهنى غنايم(٢٠١٥): الندوة العلمية الأولى لقسم أصول التربية بعنوان "ندوة حال البحث التربوي في مصر"، قسم أصول التربية ، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٧ ديسمبر، ص (٥، ٣٠، ١٩، ٣٨، ٤٥- ٤٧، ٧٧- ٨٠، ١٣٧- ١٤٢، ١٤٧- ١٥١، ١٦٥).

أحمد محمود الزنفلي(٢٠١٢): التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي: دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، سلسلة التربية والمستقبل العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ، ص ص ٤٨- ٤٩.

أشرف العربي (٢٠٠٦): "نحو بيئة جاذبة لرأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة"، مجلة اقتصاد المعرفة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص١٩٢.

تمام إسماعيل تمام، إسماعيل محمد دريري (٢٠٠٤): "متطلبات تطوير منظومة الدراسات العليا والبحث العلمي بكليات التربية (نظرة نقدية واستشراف المستقبل)"، المؤتمر العلمي السابع بعنوان: تطوير كليات التربية "فلسفته- أهدافه- مداخله"، كلية التربية، جامعة المنيا، في الفترة من ٢٧- ٢٠٠٤/٤/٢٨، الجزء الأول، ص ٣.

جمال علي الدهشان (٢٠١٤): "ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالبحث التربوي العربي"، المؤتمر العلمي الثامن (الدولي الرابع) بعنوان: "الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية.. القيمة والأثر"، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج بالتعاون مع جامعة سوهاج، في الفترة من ٢٦ – ٢٧ إبريل، ص٥.

ـــــــــــــ (٢٠١٥): "نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي"، مجلة نقد وتنوير مقاربات نقدية في التربية والمجتمع (مجلة فكرية تربوية محكمة)، العدد الأول، مايو/ آيار، ص ص ٥١- ٥٥.

جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠١٥): **الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥- ٢٠٣٠، مقترح الخطة التنفيذية لإستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار** STI- EGY، ص ١٨٧.

حسن سيد شحاتة (٢٠٠١):**البحوث العلمية التربوية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ص ٧٩.

ـــــــــــــــ (٢٠٠٨): **المرجع في مناهج البحوث التربوية والنفسية**، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ص٤٢ ،٧٧.

حلمي أحمد الوكيل، حسين بشير محمود (٢٠٠١): **الاتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير مناهج المرحلة الأولى**،القاهرة، دار الفكر العربي،ص١٦٣.

حنان رزق عبد الحليم (٢٠٠٤):):"واقع معوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة (دراسة ميدانية)"، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، العدد (٥٥)، الجزء الأول، مايو، ص ١٠٢. **منال محمد مكرم (٢٠١٥): مرجع سابق**، ص ٢٣٧.

رجاء محمود أبو علام (٢٠٠٦): **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، القاهرة، دار النشر للجامعات، ص٣.

رضا مسعد السعيد (٢٠٠٤):" آليات البحث التربوي بين الخطية والمنظومية"، **المؤتمر العربي الرابع حول "المدخل المنظومي في التدريس والتعلم"**، مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس، في الفترة من ٣- ٤ إبريل ٢٠٠٤، ص ص ٤٣٦- ٤٣٧.

سعيد إسماعيل علي (٢٠٠٨): **واتعليماه**، القاهرة، عالم الكتب، ص ٢٣٩.

سليمان عبد ربه محمد (٢٠١١): "دراسة مقارنة للتخطيط الاستراتيجي في بعض الجامعات الأجنبية وإمكانية الإفادة من في تطوير التعليم الجامعي في مصر"، **المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي**، الأردن، جامعة الزرقاء، في الفترة من ١٠- ١٢ مايو، ص ٢.

السيدة محمود إبراهيم(٢٠١١): **المخطط التعليمي: دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية**، سلسلة التربية والمستقبل العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ص ٩٠- ٩٥ .

شاكر محمد فتحي (٢٠٠٥): "ملاحظات على البحث التربوي الإداري"، **مجلة التربية تصدرها(الجمعية**

المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية)، السنة الثامنة، العدد السادس عشر، أغسطس، ص ١٥.

شبل بدران (٢٠٠٤): "التعليم الجامعي وتحديات المستقبل"، مؤتمر إصلاح التعليم في مصر، مكتبة الأسكندرية، في الفترة ٨- ١٠ ديسمبر، ص ١.

شبل بدران، جمال الدهشان(٢٠٠٠): التجديد في التعليم الجامعي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٧.

صلاح شريف عبد الوهاب (٢٠١٥): "دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق"، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الشارقة، الإمارات، في الفترة ٣- ٥ مارس، ص ص ٥٢٧- ٥٢٨.

طارق محمد السويدان، محمد مكرم العادلوني (٢٠٠٣/١٤٢٥): كيف تكتب خطة استراتيجية؟، الرياض، قرطبة للنشر والتوزيع، ص ١٨.

عبد الحميد عبد الفتاح شعلان(٢٠١٤): اتجاهات نظم التعليم في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ص ١٧.

عبد الرحمن سيد سليمان (٢٠٠٩): البحث العلمي خطوات ومهارت، القاهرة، عالم الكتب، ص١٧.

عبد الله المجيدل، سالم مستهيل شماس (٢٠١٠): "معوقات البحث العلمي بكليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية- كلية التربية بصلالة أنموذجاً)، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، المجلد السادس والعشرون، العدد(١+٢)، ص ص ٥٣- ٥٤.

علي راشد (١٩٩٩): مفاهيم ومبادئ تربوية(سلسلة المعلم الناجح ومهاراته الأساسية)، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ١٨٣.

فاروق شوقي البوهي (٢٠١٣): التخطيط الاستراتيجي واقتصاديات التعليم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ص ٢٥.

فاروق شوقي البوهي(٢٠١٤): التعليم العالي واتجاهات تطويره من منظور مقارن، الإسكندرية، دار المعرفة الجديدة، ص ٩٧.

المجالس القومية المتخصصة (٢٠٠٣) : "تطوير الخدمة التربوية بالتعليم العالي"، المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثلاثون، القاهرة، ص ٢٦.

مجدي عزيز إبراهيم (٢٠٠٠) : موسوعة المناهج التربوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٩٥١ .

مجمع اللغة العربية (٢٠٠٨) : المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ص ٣٩٦.

محمد الأصمعي محروس (٢٠٠١) : استخدام نماذج التحليل متعدد الانحدار في تطوير منهجية البحث التربوي، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان(رؤى مستقبلية للبحث التربوي)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس، درا الضيافة، جامعة عين شمس، في الفترة ١٧- ١٩ مايو، ص ٩٧.

محمد السيد الكسباني (٢٠٠٣) : تطوير المناهج الدراسية من منظور هندسة المنهج، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٣٨.

محمد السيد علي الكسباني (٢٠١٢) : البحث التربوي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٣٣.

محمد أمين المفتي (٢٠١٨) : "قضايا في البحث التربوي : رؤية واقتراحات"، المجلة الدولية للبحث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، تالين، أستونيا، المجلد (١)، العدد (١)، يناير، ص ص ٥٢- ٥٧.

محمد جودة التهامي (٢٠٠٢) : "البحث التربوي المقارن في كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومصر"، مجلة التربية تصدرها(الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية)، السنة الخامسة، العدد السابع، يوليو، ص ٦٥.

محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شذلي (٢٠٠٧) : التعليم والتنمية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٣.

محمد عبد السلام حامد (٢٠٠٥) : "الموجود والمفقود والمنشود في منهجية التربية المقارنة، مجلة التربية تصدرها(الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية)، السنة الثامنة، العدد الخامس عشر، مايو، ص ٩.

محمد مجاهد زين الدين (٢٠١٣) : أساليب بناء التصور المقترح، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية المقارنة، http:// www.academia.edu, 26/12/2017 ، ص ٦.

محمود الناقة، طلعت منصور، أحمد حجي، ضياء الدين زاهر، رسمي عبد الملك (٢٠٠١) : ثلاث ندوات على

هامش مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس، دار الضيافة كلية التربية، جامعة عين شمس ، في الفترة من ١٧- ١٩ إبريل، ص ص (١٠٢٤- ١٠٢٦، ١٠٣٣، ١٠٤٣- ١٠٤٥، ١٠٥٥، ١٠٧٤).

مديحة حسن محمد (٢٠٠٩): "تصور مقترح لتطوير البحث العلمي في مجال التربية"، **المؤتمر العلمي لجامعة المنوفية (تحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي "مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية)**، جامعة المنوفية، ٢٥- ٢٦ فبراير، ص ص ١٦٧- ١٦٨.

ممدوح الصرفي، ابتسام عطية، حنان كفافي (٢٠٠٠): "إشكاليات البحث العلمي في مصر والتوجهات المستقبلية للتغلب عليها"، **مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية**، جامعة القاهرة، في الفترة ٢٧- ٢٨ مارس، ص ٢٢٣.

منال محمد مكرم (٢٠١٥): فعالية كلفة البحث العلمي في بعض كليات التربية بإقليم شمال الصعيد "دراسة ميدانية"، **رسالة دكتوارة غير منشورة**، كلية التربية، جامعة المنيا، ص ١٨٣، ٢٣٦.

نادية يوسف جمال الدين(٢٠٠٧): "قراءة عصرية للنشأة الأهلية لجامعة القاهرة"، **مؤتمر التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة: الفرص والتحديات**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، في الفترة ١١- ٢١ يوليو، ص ١٤٥.

نجفة قطب الجزار(٢٠١٤): **معايير إعداد وتقويم البحث التربوي**، القاهرة، جوانا للنشر والتوزيع، ص ص ٤- ٥.

نهلة عبد القادر هاشم (٢٠٠٨): "تطوير أداء الجامعات المصرية في ضوء إدارة الجودة الاستراتيجية"، **مجلة التربية تصدرها(الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية)**، السنة الحادية عشر، العدد (٢٣)، سبتمبر، ص ٣٢٤.

وائل محمد سعد (٢٠٠٩): إعداد خريطة بحثية للبحث التربوي لمواجهة بعض مشكلات الواقع التعليمي بمحافظة الدقهلية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة المنصورة، ص ٦٢.

Carter, G. (1993): **Dictionary of Education**, 3rd, McGraw Hill, p.175.

http://WWW.hyperdictionary.com/ dictionary/ development.3/8/2015.